الباب الثانى

أنواع التأمينات العامة

تمهيد

الفصل الأول: تأمين الحريق

الفصل الثانى: تأمينات النقل

تمهيد: حول تأمينات النقل عامة

المبحث الأول: تأمين النقل البحرى

المبحث الثانى: تأمين النقل الجوى

(الطيران)

المبحث الثالث: تأمين السيارات

(تأمين المسؤولية المدنية

الإجبارى والتأمين

التكميلى)

الفصل الثالث: تأمين السطو والسرقه

الفصل الرابع: التأمينات الهندسية

تمهيد:

تتعامل تأمينات الممتلكات مع الاخطار التي تتعرض لها الممتلكات والتي تنشأ عنها خسائر مالية كحوادث الحريق وحوادث السطو والسرقه وحوادث النقل برا وبحرا وجوا وغير ذلك من الحوادث الاخرى كالصواعق والبراكين والعواصف وخيانه الامانة والاضرابات والشغب والتخريب والتصادم ٠٠٠ الخ.

على ضوء ذلك نتناول أهم انواع تأمينات الممتلكات وشروطها العامة في أربعة فصول:
يهتم الفصل الأول بتأمين الحريق ويهتم الفصل الثاني بتأمينات النقل البحري والجوى "الطيران" والسيارات ويهتم الفصل الثالث بتأمينات السطو والسرقه أما الفصل الرابع والأخير فندرس فيه التأمينات الهندسية.

الفصل الأول

تأمين الحريق

نشأة تأمين الحريق وتطوره:

ظهر تأمين الحريق فى القرنين السادس عشر والسابع عشر بظهور أرباب الحرف فى أواسط أوروبا وكان الأمر قاصرا على مساعدة صاحب الحرفة وتعويضه عما أصاب ممتلكاته من الحريق وذلك عن طريق تجميع تبرعات وإشتراكات أرباب الحرف للصرف منها إلى العضو الذى تضرر بسبب الحريق شرط أن لا يكون الحريق متعمدا.

وفى ١٦٦٦ حدث حريق مروع بمدينة لندن أتى على معظم ممتلكات سكانها وظهرت فكرة التأمين ضد الحريق على شكل مكتب تأمين صغير يقوم بجمع إشتراكات من أصحاب المنازل فى مقابل تعويض من يصيبه منهم أى ضرر بسبب الحريق.

وفى أواخر القرن الثامن عشر حين نشطت صناعة القطن وإتسع نطاق إستخدام الآلات البخارية ونشأت المصانع على نطاق واسع وترتب على ذلك إتساع نطاق خطر الحريق وزادت أهمية شركات التأمين وحتى لا تتعرض شركات التأمين للإفلاس بسبب زيادة الخسائر الناجمة عن الحريق كانت شركات التأمين تغطى جزءا من الخطر وتترك لطلاب التأمين حرية البحث عن شركات أخرى تغطى الجزء الآخر من الخطر.

وفى منتصف القرن الثامن عشر حدث حريق هائل أهلك مخازن وأرصفة البضائع ترتب عليه دفع تعويضات هائلة بلغت ما يزيد على المليون من الجنيهات مما إضطر شركات التأمين إلى رفع أسعار التأمين وظهرت أساليب وقاية جديدة بنشر أعطية وقاية وظهرت أبحاث عن مدى مقاومة المواد المختلفة للحريق.

تعريف حادث الحريق:

حادث الحريق هو كل اشتعال فعلى وظاهر يتبعه حرارة ويحدث لا إراديا وتنتج عنه خسارة مالية للشئ موضوع الحريق.

وعليه فإن هناك بعض الشروط اللازم توافرها فى الحريق حتى يسمى حادثا تأمينيا وهذه الشروط هي: -

١- أن يكون هناك اشتعال يرى بالعين المجردة وأن تنبعث منه حرارة يحسها الفرد بحواسه فتعرض الصوف للتسخين عند كيه لا يعد حادثا تأمينيا والاشتعال الذاتى الذى لا يصاحبه لهب أو حرارة لا يعد حادثا تأمينيا.

٢- ألا يكون الشئ موضوع الخطر قد اشتعل بغرض إستخدامه فالغاز أو الفحم إذا اشتعل بغرض التدفئة أو طهى الطعام لا يعد حادثا تأمينيا ولكنه يعتبر حريقا بالمعنى التأمينى إذا تم تخزينه وتم اشتعاله دون أن يكون مطلوبا للتدفئة أو الطهى.

٣- ألا يكون الحادث إراديا متعمدا من جانب المؤمن له أو أحد معاونيه. أما إذا حدث الحريق بعلم أو بدون علم المؤمن له وبسبب لا صلة للمؤمن له به إعتبر حريقا بالمعنى التأمينى.

٤- أن يلحق بالشئ موضوع الخطر خسارة مادية سواء كانت هذه الخسارة كلية بهلاك الشئ موضوع الخطر هلاكا كليا بحيث لا يبقى منه شئ ذو قيمة أو كانت هذه الخسارة جزئية بهلاك جزء من الأصل موضوع الخطر دون الجزء الآخر.

فإذا لم يترتب على الحريق أية خسارة مادية أو ترتب على الحريق زيادة فى قيمة الأصل المعرض للحريق فلا يعد حريقا بالمعنى التأمينى فالحريق بالمعنى التأمينى يعنى أن تتولد الحريق بطريقة لا إرادية ولا تأخذ حيزا محدودا ويترتب عليها حدوث خسارة مالية.

مسببات الحريق:

هناك ثلاثة شروط يجب توافرها مجتمعة وتسبب حدوث الحريق

وهي:

- ١- مادة قابلة للإشتعال (وقود).
- ٢- طاقة إشتعال (مصدر حرارى).
- ٣- وسيط أكسدة (مصدر للأكسجين).
- ٤- ويمكن تقسيم المواد القابلة للإشتعال إلى:-
 - ١- مواد ذات قابلية عالية جدا للإشتعال: كمشتقات البترول.
 - ٢- مواد ذات قابلية عالية للإشتعال: كالورق والخشب.
 - ٣- مواد ذات قابلية فوق المتوسطة للإشتعال: كالخشب والبلاستيك.
 - ٤- مواد ذات قابلية متوسطة للإشتعال: كالمخلفات العضوية.
 - ٥- مواد ذات قابلية منخفضة للإشتعال: كالمواد الصلبة.
 - ٦- مواد غير قابلة للإشتعال: كالأسمنت المسلح.

العوامل المساعدة فى حدوث الحريق:

أ- عوامل موضوعية: وهى ترجع إلى عيب فنى فى الأصل المعرض للحريق فالمباني المشيدة من الأخشاب أكثر تعرضا للحريق من المباني المشيدة من الأسمنت المسلح.

ب- عوامل شخصية: وهى التى تنشأ من تدخل شخصى بالمساعدة فى عملية الإشتعال وتنقسم إلى:-

١- عوامل شخصية إرادية: وهى التى تعنى تدخل شخصى عمدا فى إحداث الحريق سواء كان ذلك من صاحب الأصل أو من الغير وهذا النوع من العوامل يمكن الحد منه عن طريق تشريع يحرم صاحب الأصل المتسبب فى إحداث الحريق أو الغير إذ كان بعلم صاحب الأصل من الحصول على أى تعويض.

٢- عوامل شخصية لا إرادية: وهى مجموعة للعوامل غير الإرادية والتي تؤدي إلى حدوث الحريق أو زيادة حدوثة وسرعة إنتشاره وهى:-

- ١- عدم وجود الوعي الكافى لدى العاملين لدى المؤمن له.
- ٢- عدم وجود خطة محكمة لمواجهة الحريق فى اللحظات الأولى للحريق.
- ٣- وجود عيوب بالتركيبات الكهربائية.
- ٤- سوء تخزين المواد وعدم مراعاة الأصول الفنية فى التخزين.
- ٥- عدم مراعاة دواعى الأمان عند تخزين السوائل.
- ٦- عدم التخلص من المهملات وتراكمها خاصة المواد القابلة للاشتعال.
- ٧- مخالفة بعض العاملين لتعليمات الأمان فى التدفئة والتدخين.
- ٨- تأخر وصول رجال الإطفاء إلى مكان الحريق مما يساعده على إنتشار الحريق وزيادة حدة الخسائر.

وقد سبق أن أوضحنا فى الباب الأول الإطار القانونى لمسئولية المؤمن فى تأمين الحريق عند تناولنا لمبدأ السبب القريب ونتناول فيما يلى أنواع وثائق هذا التأمين وأهم شروطها العامة:

أولاً: أهم أنواع الوثائق:

تصدر فى مصر عقود تأمين شامل تشمل الاخطار التى تتعرض لها المساكن ومحتوياتها سواء فى ذلك اخطار الحريق او السرقة والسطو او المسئولية المدنية وبما فى ذلك خطر الوفاة بسبب السطو او الحريق . الخ.

أما العقود التى تهتم أساسا بالحريق فيمكن أن نحدد أهمها فى مصر فيما يلى:

١- عقود تأمين الأخطار العادية: وهذه تهتم بالخسائر الناتجة عن اشتعال الحرائق والصواعق وكذا الخسائر والاضرار الناتجة بسبب انفجار الغاز المستعمل للأنارة او للحاجات المنزلية (فى المباني التى لا يصنع فيها الغاز ولا يكون جزءا من مصنع لتوليد الغاز).

٢- عقود تأمين الأخطار غير العادية: وهذه تشمل التعويض عن اخطار اضافية لا تضمها العقود العادية ومن اهمها الاضرار والخسائر الناتجة عن الاضطرابات وحوادث الشغب والمظاهرات (سواء فى ذلك الخسائر التى تسببها الحرائق أو الخسائر الناشئة عن اعمال النهب والتخريب). وكذلك الخسائر والاضرار الناتجة عن العواصف والفيضانات وانفجار خزانات المياه وانابيبه.

٣- عقود تأمين خسائر التوقف عن العمل: وهذه تهتم بالخسائر غير المباشرة والاعباء والاضرار الناتجة عن الحرمان من الانتفاع او العطل الناتج عن الحريق والمصاريف التى تنجم عنه كالايجارات والضرائب وفوائد الرهون وفوائد السندات وفوائد البنوك واقساط التأمين والاجور والايجارات المؤقتة للمحال الجديدة أو للمواد أو للاماكن، وكذا مصاريف اعادة الانشاء كوضع او رفع الابسطة او الطنافس او الاجهزة المختلفة او مصاريف الاقامة بالفنادق وارتفاع سعر الايجار وكذا المصاريف الاضافية اللازمة لاعادة او استبدال او تجديد المباني او المنقولات وهبوط قيمة الاشياء التى اتلفها الحادث وفقد الارباح وما فات من كسب..

وتصدر احدى شركات التأمين فى مصر وثيقة تأمين خسائر التوقف عن العمل تحت اسم "التأمين التكميلى عن الخسائر غير المباشرة للحريق" حيث يقدر التعويض عن الخسائر غير المباشرة والاعباء والاضرار المشار اليها بالفقرة السابقة جزافا وفقا لنسبة

يحددها المؤمن له من المبالغ المؤمن بها ضد اخطار الحريق ٠٠ وفي شركة تأمين اخرى تسمى الوثيقة "وثيقة فقد الارباح او العجز في الارباح في نتيجة التوقف عن العمل بسبب حريق او انفجار فقط" حيث تلتزم الشركة بتغطية العجز في الارباح نتيجة التوقف لمدة اقصاها ثلاثة شهور وفقا لشروط الوثيقة.

هذا ويتم تقسيم وثائق التأمين وفقا لأطراف التعاقد ووفقا لكل من مبلغ التأمين ومبلغ التعويض على النحو التالي:

أولاً: وثائق التأمين حسب أطراف التعاقد:

(أ) الطريقة الفردية:-

يقوم طالب التأمين بعقد وثيقة تأمين بإعتباره صاحب الشئ موضوع التأمين مع واحدة فقط من شركات التأمين على تغطية الأصل المملوك للمؤمن له من خطر الحريق. ويتم ذلك إذا كان:

- ١- الأصل موضوع الخطر المؤمن عليه نمطى ومحدد ومعروف ولدى شركات التأمين المحلية خبرة كافية في التعامل معه.
- ٢- الأصل موضوع التأمين قيمته محدودة تتناسب مع القدرة المالية لشركات التأمين المحلية.
- ٣- الخسائر المترتبة على حدوث الخطر المؤمن منه محدودة وسبق لشركات التأمين المحلية التعامل معها.

(ب) المشاركة في التأمين:

وذلك عندما يقوم صاحب الأصل المؤمن عليه بالتأمين عليه لدى عدة شركات تأمين على أن تقوم شركة تأمين تسمى الشركة رائدة بإصدار الوثيقة وتكون هذه الوثيقة إذا كان الأصل المؤمن عليه ذو قيمة مالية كبيرة جدا وتحمل الشركة رائدة مركز الصدارة بالنسبة لباقي

الشركات الأخرى المشاركة لها وعلى الشركة الرائدة فقط يقع عبء المعاينة والإصدار ومراسلة المؤمن له نيابة عن باقي الشركاء.

ثانيا: وثائق تأمين الحريق وفقا لمبلغ التأمين:

١- الوثيقة النهائية:

وهي الوثيقة التي تصدر بمبلغ تأمين محدد وثابت طوال مدة التأمين ما لم يخطر المؤمن له شركة التأمين برغبته في تغيير المبلغ بالزيادة بحيث يعادل قيمة الشئ المؤمن عليه وإن لم يتعادل مبلغ التأمين مع قيمة الشئ المؤمن عليه فمن حق شركة التأمين أن تطبق شرط النسبية ويصلح هذا النوع من الوثائق لتغطية الأشياء التي لا تتغير قيمتها تغيرا جوهريا كالألات والمعدات والمباني ومتاجر التجزئة.

٢- الوثيقة الإشتراكية: (وثيقة الإقرارات)

وفيها يتغير مبلغ التأمين على فترات دورية طوال مدة التأمين بموجب إقرارات يحررها المؤمن له ويبين فيها ما وصلت إليه قيمة الأشياء المؤمن عليها يوميا أو كل فترة معينة.

وهذا النوع من الوثائق يصلح لتغطية الأشياء التي تكون معرضة لتغيرات كبيرة في كميتهما وبالتالي في قيمتهما كالأقطن الموجودة بالمحالج والشون والبضائع خصوصا بالمخازن أو محلات تجارة الجملة أو المصانع أو المباني أثناء فترة التشييد.

وهذه الوثيقة المعتمدة على إقرارات من المؤمن له يبين فيها قيمة الأشياء فإذا قدر فيها قيمة الأشياء على أساس أكبر قيمة لها ففي فترات أخرى قد تقل قيمة الأشياء عن قيمتها التي قدمت في الإقرار فيصبح التأمين عليها فوق الكفاية وإذا قدم المؤمن له إقرار يمثل متوسط قيمة الأشياء التي لديه وقد يقل حجم وقيمة الأشياء عن المتوسط الذي حدده المؤمن له في إقراراته فيصبح مبلغ التأمين فوق

الكفاية فى فترات معينه وفى فترات أخرى يكون مبلغ التأمين دون الكفاية مما يعرض المؤمن له لتطبيق شرط النسبية عليه وذلك فى حالة وقوع الحادث المؤمن منه.

٣- الوثيقة الشائعة:-

وتصلح هذه الوثيقة لتأمين منقولات محددة القيمة مسبقا فى أكثر من مكان ولكن قيمتها ليست واحدة فى كل مكان فيكون مبلغ التأمين شائعا على الأماكن التى توجد بها المنقولات ويتم تحديد هذه الأماكن بدقة والوثيقة الشائعة لها عدة شروط هى:

- ١- يحصل قسط إضافى قدره ٢٠% من القسط المحصل على أعلى المعدلات الخاصة بالأماكن المختلفة المؤمن عليها.
- ٢- لا يحصل القسط الإضافى فى الحالات الآتية:-
 - أ - إذا كانت الأماكن المختلفة تقع فى مبنى واحد.
 - ب- إذا كان التأمين على منشآت صناعية تقع داخل نطاق واحد.
 - ج- مخازن الجمرك ومخازن الإستيداع الحكومية ومخازن التجارة العابرة.
 - د - اللوحات الإعلانية الخشبية فى جميع أنحاء البلاد.

- ويخطر إصدار وثيقة شائعة فى الحالات الآتية:-
- أ - البضائع فى أكثر من محلج ويستثنى من ذلك القطن الموجود فى محلجين أو أكثر.
 - ب- البضائع النقلة بموجب وثيقة تأمين إقرارات.

ثانيا: أهم الشروط العامة لوثائق تأمين الحريق:

- ١ - قيام المؤمن بالتعويض نقدا او عينا وحقوقه فى المخلفات:

تنص الشروط التأمينية لوثيقة التأمين على ان المؤمن يكون مسئولا - بعد سداد القسط - عن تعويض المؤمن له عن الاضرار

المادية التي قد تلحق بالمتلكات أو أى جزء منها من جراء هلاكها أو تلفها نتيجة حريق أو صاعقة وذلك خلال مدة التأمين ومع تحديد الحد الأقصى للتعويض بالنسبة لكل بند من بنود المتلكات المؤمن عليها بحيث يمثل مجموع مبالغها الحد الأقصى مبلغ التأمين الاجمالي.

ولا يعنى هذا ان التعويض يكون نقدا فوفقا للشروط العامة يجوز للمؤمن (شركة التأمين) ان يقوم باعادة الاشياء التالفة أو الهالكة الى الحالة التي كانت عليها وقت وقوع الحادث أو استبدالها كلها أو بعضها فاذا حالت اسبابا قانونية (كقرارات الجهات الحكومية المعنية) بين المؤمن وبين القيام باصلاح أو اعادة تشييد المباني المؤمن عليها فإنه لا يلتزم بأكثر من تكاليف الاصلاح أو التشييد بافتراض جواز ذلك قانونا.

هذا ووفقا للشروط العامة ايضا فلشركة التأمين الحق فى المخلفات فبمجرد حصول حريق تنتج عنه خسائر او اضرار للاشياء المؤمن عليها يجوز لها ما يلي:

- ان تدخل المباني والامكنة التى وقع فيها الحادث وان تشرف عليها وتتصرف فيها تصرفا مطلقا.
- ان تتسلم الاشياء المؤمن عليها وان تحتفظ بها كلها او بعضها.
- ان تبيع الاشياء المذكورة او تتصرف فيها باية كيفية اخرى لحساب من يكون له الحق فيها.

وحقوق شركة التأمين فى المخلفات مسألة جوازية لها فلا يكون للمؤمن له من تلقاء نفسه الحق فى ان يتخلى للشركة عن اى من الاشياء المؤمن عليها سواء دخلت فى حيازتها ام لا.

٢- الاقرارات وبيانات الممتلكات والمطالبات واثـر الاخلال بمبدأ منتهى حسن النية:

من اهم المبادئ الاساسية للتأمين التجارى ما يعرف بمبدأ منتهى حسن النية حيث يتعين على المؤمن له ان يدلى بكافة البيانات والاقـرارات الجوهرية بكل صدق وألا يعتمد اخفاء اية بيانات أو مستندات يكون من شأنها التأثير فى قبول المؤمن للتأمين أو فى تسعيره.

ووفقا للشروط العامة لعقود تامين الحريق فإن تطبيقات مبدأ منتهى حسن النية لا تقتصر على تاريخ التعاقد بل تمتد لفترة سريانه وحتى يتحقق الخطر المؤمن منه وتتم المطالبة بالتعويضات المتفق عليها.

فبالنسبة لتاريخ التعاقد تنص الشروط العامة على انه اذا وصفت الاشياء المؤمن عليها أو اى مبنى أو مكان توجد به هذه الاشياء وصفا ماديا خاطئا أو اذا لم يذكر بوجه كاف بيان يتعلق بواقعة مادية بهم معرفتها لتقدير الخطر أو اذا اغفل بيان هذه الواقعة فان شركة التأمين لا تكون مسؤولة بالنسبة للاشياء التى وقع خطأ أو نقص فى وصفها أو التى اغفل بيانها.

وبالنسبة لفترة سريان الوثيقة تنص الشروط العامة على انه اذا حصل فى المبنى أو المبنى المؤمن عليها أو فى الممتلكات الملاصقة لها، ودون تدخل فعلى من المؤمن له، تعديلات من شأنها زيادة الاخطار المضمونة فيلتزم المؤمن له بابلاغها الى شركة التأمين فى ميعاد عشرة ايام من تاريخ علمه بها وبأن يدفع ما قد يستحق من قسط والا سقط حقه فى التعويض.

واخيرا فحيث يتحقق خطر الحريق فان الشروط العامة تنص على سقوط حقوق المؤمن له وخلفائه اذا انطوت المطالبة التى تقدم بها على غش ما أو اذا قدم او استعمل بيانا غير صحيح تأييدا لهذه المطالبة أو اذا استخدم المؤمن له أو شخص آخر يعمل لحسابه طرقا كاذبة أو

احتياالية بقصد الحصول على اية فائدة بموجب عقد التأمين او اذا وقع الحادث بفعل متعمد من المؤمن منه او بالتواطؤ معه.

٣- تصدع المباني او هجرها او تغيير الغرض منها او انتقاء المصلحة التأمينية وأثره فى انتهاء عقد التأمين قبل انتهاء اجله:

نظرا لان المباني تفقد قيمتها إذا تصدعت وتعرضت بالتالى للهدم او للسقوط فلا تكون محلا للتأمين، فإنه اذا كانت المباني جيدة وقت التأمين ثم تصدعت اثناء سريانه، نتيجة لسبب غير الحريق بالطبع فانه يتعين انتهاء التأمين.

ونظرا لان هجر المباني او التغيير فى تخصيصها او محتوياتها مما يؤثر فى قبول المؤمن للتأمين فان عقد التأمين يوقف فى هذه الحالات كما يوقف بالطبع اذا انتقلت ملكية المباني او محتوياتها محل التأمين الى الغير حيث ينتفى عندئذ شرط المصلحة التأمينية للمؤمن له.

لذا تنص الشروط العامة على انتهاء التأمين على اى مبنى او جزء منه او على ما يوجد به وكذا اجرته او أى شئ آخر يكون مؤمنا عليه وخصوصا او متعلقا بأى مبنى او شئ موجود فيه، وذلك فور تهدم او تصدع هذا المبنى او اى جزء منه، أو كل او اى جزء من مجموع مباني او أى بناء يعتبر المبنى المؤمن عليه جزءا منه، وذلك إذا توافر الشرطان الآتيان:

- ان يكون التهدم او التصدع قد لحق بكل المبنى او بجزء جوهرى او هام منه او قلل من درجة الانتفاع من المنى كله او جزء منه وكان من شأن ذلك زيادة خطر الحريق بالنسبة للمبنى كله أو بعضه أو ما يوجد به او إذا كان للتهدم او التصدع اهمية واعتبار من اى ناحية أخرى.

- الا يكون هذا التهدم او التصدع نتيجة حريق تسبب فى خسائر أو اضرار تضمنها وثيقة التأمين او كانت تضمنها لو ان التأمين شمل المبنى أو مجموعة المباني أو البناء.

هذا ومن ناحية اخرى تنص الشروط العامة على وقف التأمين عن انتاج أثره بالنسبة للاشياء التى تتناولها احدى التعديلات الآتية (ما لم يتم الحصول على موافقة الشركة بشأنها قبل وقوع الحادث بمقتضى ملحق أو بيان يضاف الى وثيقة التأمين):

- التعديل فى التجارة او الصناعة التى يزاولها المؤمن له والتغير فى تخصيص المبنى المؤمن عليه او المحتوى للاشياء المؤمن عليها او اجراء اى تعديل يكون من شأنه زيادة خطر الحريق.

- عدم شغل المباني المؤمن عليها او المحتوية للاشياء المؤمن عليها لمدة تزيد عن ثلاثين يوما.

- انتقال المصلحة التى تكون للمؤمن له على الاشياء المضمونة الى الغير، ومع ذلك فانه فى حالة الانتقال الى الغير الوصية او بمقتضى نص القانون فانه يكون للورثة او الملاك الجدد او الحائزين الجدد مهلة شهرين من تاريخ الانتقال لابلاغ صفتهم وطلب اثباتها بمقتضى ملحق للوثيقة.

٤- الاضرار التى لا يلتزم المؤمن بتعويضها:

لا يلتزم المؤمن، وفقا للشروط العامة لوثيقة تأمين الحريق، بتعويض بعض الخسائر التى تعتبر غير مباشرة او التى لا تحدث نتيجة حريق بالمعنى التأمينى او التى يقع فيها الحريق نتيجة لظروف غير عادية.

ومن ناحية اخرى فهناك من الاخطار التى يتعين النص عليها صراحة فى وثيقة التأمين حتى يلتزم المؤمن بتعويض الخسائر التى تتحقق بالنسبة لها نتيجة للحريق.

وهكذا تنص الشروط العامة لوثيقة تأمين الحريق على عدم التزام المؤمن بالتعويض بالنسبة للآتى:

أ - الاشياء التى تسرق قبل الحادث او خلاله او بعده (باعتبارها خسائر غير مباشرة لحادث الحريق).

ب - الخسائر والاضرار التى تلحق بالاشياء المؤمن عليها بسبب تفاعلها الذاتى بسبب عيب خاص بها او بسبب تعرضها للتسخين او التجفيف او بسبب عيب او خطأ فى صنعها (وهذه كلها خسائر واضرار ليست بسبب حريق)، ومع ذلك فان التأمين يضمن الاضرار لغير هذه الاشياء مما يشملها التأمين متى كانت نتيجة مباشرة لاي من هذه الاسباب.

ج - التلف او الاضرار التى تلحق بالآلات والاجهزة الكهربائية او اى جزء من التركيبات الكهربائية نتيجة زيادة فى السرعة او زيادة فى الضغط او انقطاع التيار او شدة الحرارة او شرارة كهربائية أو تسرب فى التيار ايا كان سببه (بما فى ذلك الساعة) . ولا يسرى هذا الاستثناء الا بالنسبة الى الآلات والاجهزة الكهربائية او جزء من التركيبات الكهربائية التى تلحقها احدى الحوادث السابقة (وكلها حوادث لا نجد فيها اشتعال فعلى ظاهر) أما الآلات والاجهزة الكهربائية الاخرى والتى تهلك او تتلف بسبب الحريق الناشئ عن ذلك فيلتزم المؤمن بتعويضها.

د - الخسائر والاضرار التى تترتب بطريق مباشر او غير مباشر او تنشأ عن احراق شئ بامر سلطة عامة او نار من باطن الارض.

ومن ناحية أخرى فوفقا للشروط العامة لوثيقة تأمين الحريق فان التأمين لا يضمن ايضا تعويض الخسائر أو الاضرار التى نشأت أو تأثرت أو لها علاقة باحدى الحوادث الآتية:

أ - الهزات الارضية والفوران البركانى أو التيفونى أو الاعاصير أو العواصف أو اى ثورة للطبيعة أو ظاهرة جوية اخرى.

ب - الحرب أو الغزو أو أى عمل من عدو أجنبي أو عدوان أو عمليات حربية (سواء أعلنت الحرب أم لا) أو تمرد أو شغب أو أى اضطرابات أهلية أو إضراب أو إغلاق أو عصيان أو فتنة أو ثورة أو تأمر أو قوة عسكرية أو سلطة غاصبة أو حالة قيام الأحكام العرفية وما ينشأ عن تطبيق قوانينها أو الأحداث والأسباب التى ينشأ عنها إعلان الأحكام العرفية أو استمرارها.

وأخيرا فإن هناك من الخسائر ما لا يتم تعويضها الا اذا تم النص على ذلك صراحة فى وثيقة التأمين (ولا يحتاج الامر لتغطيتها اصدار ملحق للوثيقة) كما هو الحال بالنسبة للاخطار المستثناه التى تشملها الملاحق أو الوثائق التكميلية ويشمل ذلك البضائع التى فى حوزة المؤمن له على سبيل الوديعة أو الوكالة بالعمولة، السبائك الذهبية والفضية وسبائك أى معدن آخر ثمين والاحجار الثمينة غير المركبة، التحف الفنية أو النادرة فيما يجاوز قدرا محددًا، المخطوطات والتصميمات والرسومات والنماذج والقوالب، والاوراق المالية والاقارات بالدين والمستندات ايا كانت والطوابع والعملات النقدية والبنكنوت والشيكات والسجلات وغيرها من الدفاتر المالية، المفترقات، الخسائر أو الاضرار التى تلحق الاشياء المؤمن عليها بسبب احتراق ذاتى أو التى تنشأ نتيجة لانفجار (ماعدًا انفجار الغاز المستعمل للحاجات المنزلية فى مبنى لا يصنع فيه الغاز) أو لحرائق الغابات والاحراش أو البرارى وكذا الخسائر التبعية أو غير المباشرة التى تنتج عن حادث حريق ولا تكون نتيجة حتمية له كتعطيل الانتاج وما يترتب على ذلك من فوات الكسب وغير ذلك من الخسائر التبعية.

٥- المطالبة بالتعويض واسس تحديده وفقا لمبدأ التعويض:

تخضع عقود تأمين الممتلكات لمبدأ التعويض وما يتفرع عنه، ولذا فبمجرد وقوع حادث حريق يتعين على المؤمن له اخطار الشركة بذلك وتقدم كشف بالخسائر او الاضرار التى نشأت عن الحادث وبجميع التأمينات التى تكون قد ابرمت بالنسبة للاشياء المؤمن عليها او بعضها

مع مراعاة انه لا يجوز ان يكون التأمين مصدرا لربح المؤمن له بأى حال من الاحوال وانما يتمثل الغرض الوحيد منه فى تعويض المؤمن له عن الاضرار المادية التى لحقت الاشياء المؤمن عليها وفقا لقيمتها الحقيقية وقت الحريق.

واتفاقا مع ذلك تنص الشروط العامة على انه اذا اتضح من التقدير الودى بين طرفى العقد او من تقدير الخبراء ان قيمة الاشياء المؤمن عليها تقل عن المبلغ المؤمن به عليها فان المؤمن له لا يستحق تعويضا الا عن الخسائر الفعلية الثابتة (تأمين فوق الكفاية).

وعلى عكس ذلك اذا كانت قيمة الاشياء المؤمن عليها وقت الحادث تزيد عن المبلغ المؤمن به عليها فيعتبر المؤمن له بمثابة مؤمن لنفسه بالفرق ومن ثم يتحمل حصة نسبية من الخسائر والاضرار (تأمين دون الكفاية).

وبعد كل حادث يخفض المبلغ المؤمن به بمقتضى وثيقة التأمين بما يعادل قيمة الاضرار التى اقرتها شركة التأمين ودفعت تعويض عنها ما لم يقر المؤمن له بطلب ابقاء التأمين بقيمته الاصلية فى نظير قسط نسبي عن الفترة الباقية لحين انتهاء مدة الوثيقة.

هذا وتقع مسئولية تقدير الخسائر على المؤمن حيث تتوقف قيمتها على القيمة الذاتية للممتلكات (وليست القيمة الشخصية) وقت الحادث وفى مكانه، وتنص الشروط العامة على انه اذا اختلف المؤمن والمؤمن له فى تحديد قيمة الاضرار فيتحتتم تقديرها بمعرفة خبيرين يعين كل طرف واحد منهما وعلى هذين الخبيرين اختيار خبير ثالث يرجح بينهما فيما يختلفان عليه، ولا يجوز للمؤمن له رفع أى دعوى قضائية على المؤمن الا بعد انتهاء الخبراء من اثبات الاضرار وتقديرها.

٦- تعدد المؤمنين ومبدأ المشاركة:

تنص الشروط العامة على انه اذا كان هناك وقت وقوع الحادث تأمين او عدة تأمينات بحرية ضامنة للاشياء المؤمن عليها وفقا لوثيقة تأمين الحريق أو تكون ضامنة لها لو لم توجد هذه الوثيقة، فان شركة التأمين لا تسأل الا عن الخسائر او الاضرار التي تجاوز مبلغ التأمين الذى يلتزم بأدائه المؤمن او المؤمنين البحريون فيما لو لم تكن وثيقة الحريق قائمة.

ومن ناحية اخرى وتطبيقا لمبدأ المشاركة فى التأمين تنص الشروط العامة على انه اذا وجد ساريا وقت الحادث تأمين او جملة تأمينات اخرى ضامنة لنفس الاشياء فان شركة التأمين لا تلتزم بتعويض الخسائر والاضرار الا بنسبة المبلغ المؤمن به لديها الى مجموع المبالغ المؤمن بها على نفس الاشياء.

٧- مسئولية الغير ومبدأ الحول:

وفقا للشروط العامة يجب على المؤمن له ان يقوم او يسمح او يساهم فى القيام، على نفقة شركة التأمين، بكل ما قد يكون ضروريا لاستعمال الحقوق ومباشرة الدعاوى التى تحل فيها الشركة محل المؤمن له للحصول من الغير على ابراء الذمة او التعويضات التى يكون لها الحق فيها بعد قيامها بدفع التعويض للمؤمن له.

ويتفق هذا الشرط مع القانون المدنى المصرى فوفقا للمادة ٧٧١ من هذا القانون " يحل المؤمن قانونا بما دفعه من تعويض عن الحريق فى الدعاوى التى تكون للمؤمن له قبل من تسبب بفعله فى الضرر الذى نجمت عنه مسئولية المؤمن ما لم يكن من احدث الضرر قريبا او صبها للمؤمن له ممن يكون معه فى عيشة واحدة، او شخصا يكون المؤمن له مسئولا عن افعاله ".

مراحل التعاقد على تأمين الحريق:

أولاً: إستيفاء طلب التأمين:

طلب التأمين هو عبارة عن نموذج مطبوع تعده شركات التأمين عن خطر الحريق للحصول على جميع البيانات التي يمكن الحصول عليها عن الخطر الذي يتم التأمين عليه ويستوفى طلب التأمين بواسطة طالب التأمين أو وكيل عنه ويظل مسئولاً عن صحة وسلامة البيانات التي يسجلها في طلب التأمين حسب ما تقضى به قاعدة حسن النية مما يترتب عليه قبول التأمين أو رفضه أو قبوله قسط إضافي من قبل شركة التأمين.

ويقسم طلب التأمين إلى خمسة أجزاء هي:
القسم الأول: ويشمل بيانات عن شخصية طالب التأمين.
القسم الثاني: ويختص ببيانات التأمين المطلوب ك مبلغ التأمين وتوزيعه على الأصول المختلفة ومدة التأمين المطلوبة.
القسم الثالث: ويختص ببيانات الشئ موضوع التأمين.
القسم الرابع: ويختص بالسلسلة الزمنية لحوادث الحريق للأصل المطلوب تأمينه.
القسم الخامس: ويختص بالبيانات التأمينية للأصل المراد التأمين عليه ضد الحريق

ثانياً: المعاينة الفنية لموضوع التأمين:

إن بعض التأمينات الهامة تتطلب إجراء معاينة من جانب شركة التأمين للتعرف على مواطن الخطر التي تسبب الحريق.

ويتضمن تقرير المعاينة:

- ١- إسم الموظف الذي أجرى المعاينة.
- ٢- إسم طالب التأمين.
- ٣- مبلغ التأمين.
- ٤- مبلغ التأمين موزعاً على الأصول المختلفة.

- ٥- عمر المباني.
- ٦- المواد المشيدة منها الحوائط والسقوف.
- ٧- الحالة العامة للمباني.
- ٨- طرق الإنارة والتدفئة.
- ٩- الأسلاك الكهربائية وحالتها.
- ١٠- المباني الملاصقة للعين المطلوب التأمين عليها.
- ١١- مدى مراعاة الترتيب والنظام وعدم تكديس المواد.

ثالثا: التعاقد:

عقد التأمين شأنه شأن أى عقد آخر يتطلب وجود الإيجاب والقبول ويعنى الإيجاب عرض المؤمن له عن رغبته فى إبرام عقد التأمين وأن يكون القبول باتا وغير معلق على شرط كما يتطلب وجود المقابل وهو قسط التأمين وأن تتوافر لدى طرفى التعاقد أهلية كاملة دون أى شأنه وأن تكون الأشياء المطلوب التأمين عليها مشروعة ومصروح بتداولها.

رابعا: تحديد سعر التأمين:

وتتم هذه الخطوة بعد إتخاذ قرار من شركة التأمين بقبول الخطر ومن بين العوامل التى تؤثر فى تسعير خطر الحريق ما يلى:

- ١- المنطقة الجغرافية.
- ٢- المواد المشيدة منها الجدران والسقوف.
- ٣- وجود أجهزة إضافية بالمبنى كالمصاعد والسخانات الشمسية.
- ٤- نوع البضائع وقابليتها للاشتعال.
- ٥- مدى توافر وسائل وقاية ومكافحة الحريق.

خامسا: إصدار وثيقة التأمين:

وتتضمن وثيقة التأمين بيانات عن:

- ١- عن المؤمن.

- ٢- عن المؤمن له.
- ٣- عن الشئ المؤمن عليه.
- ٤- عن التأمين.
- ٥- عن مسئولية المؤمن.
- ٦- عن الإستثناءات.
- ٧- الشروط العامة للوثيقة وشروط التحكيم.

مراحل تسوية المطالبات فى تأمين الحريق:

تمر تسوية المطالبات فى تأمين الحريق بعدة مراحل هى:-

١- إخطار المؤمن له:-

يتم الإخطار الفورى كتابيا أو تليفونيا أو برقيا بحدوث الحادث وعند إستلام الموظف المختص بشركة التأمين هذا الإخطار يقوم بالإطلاع على ملف الوثيقة الخاصة بالعين المتوقع بها الحريق لمراجعة البيانات الواردة بالإخطار على صورة وثيقة التأمين الموجودة بالملف فيما يتعلق بمايلى:

- ١- تاريخ وقوع الحادث (وهل وقع الحادث والتأمين ساريا أم لا)
- ٢- سبب الحادث وظروفه (بشرط أن تكون غير مستثناءه)
- ٣- مكان الحادث وإستعمال العين التى وقع بها الحادث.
- ٤- التحقق من أنه لا توجد مصلحة لأى شخص آخر فى الأشياء التى وقع فيها الحادث.
- ٥- التحقق من عدم وجود شركات تأمين أخرى تضمن نفس الخطر لنفس العين.
- ٦- إخطار معيدى التأمين بالحوادث ذات الحجم الكبير أو ذات الطبيعة الخاصة.

٢- المعاينة:

تندب الشركة أحد المسئولين فيها أو الخبراء من خارجها لإجراء المعاينة ويتقدم الخبير بتقرير إبتدائى فور الحادث وتقرير نهائى عند

قيامه بتسوية الحادث نهائياً وهو تقرير إستشارى غير ملزم لشركة التأمين.

٣- تأييد المطالبة:

يطالب المؤمن له بتقديم كافة السجلات والمستندات فإذا أهلكت من الحادث فعليه أن يستخرج نسخاً أخرى من المستندات ويمنح وقتاً أطول يسمح له بتقديم كافة المستندات المؤيدة للحادث.

٤- التسوية النهائية:

بعد أن يتقدم المبير تقريره النهائى عن الحادث محددًا التسوية النهائية للخسارة ومدى مسئولية الشركة عنها ويرسل التقرير إلى المؤمن له ليوقع عليه بما يفيد قبوله مبلغ التسوية كتعويض عن المطالبة وتعتمده الشركة وتلتزم بسداد مبلغ التعويض فإذا تسلم المؤمن له مبلغ التعويض يوقع على المخالصة النهائية وتبرأ ذمة الشركة نحو المؤمن له ويقفل ملف الحادث ويتم حفظه.

٥- مبدأ المشاركة:

ويقصد بمبدأ المشاركة أن توجد عدة وثائق تأمين لدى عدة مؤمنين تغطى الخطر لنفس المستأمن ويتم توزيع قيمة التعويض على جميع المؤمنين.

كما يحصل المستأمن على مبلغ التعويض بالكامل من أحد المؤمنين بشرط أن يكون مبلغ التأمين لديه مساوياً أو أكبر من قيمة الخسارة. ويكون من حق هذا المؤمن أن يرجع على باقى المؤمنين للحصول من كل منهم على نصيبه فى مبلغ التعويض.

شرط المشاركة:-

يقضى هذا الشرط بأن لا يلتزم أى مؤمن بسداد مبلغ يزيد عن نصيبه فى مبلغ التعويض.

تمارين محلولة

التمرين الأول: في تعدد المؤمنين:
يمتلك محمد منزلاً قيمته ٥٠.٠٠٠ جنيه أمن عليه لدى ثلاثة شركات تأمين كما يلي:
٢٠.٠٠٠ جنيه لدى المؤمن أ
١٥.٠٠٠ جنيه لدى المؤمن ب
١٥.٠٠٠ جنيه لدى المؤمن ج
حدد مبلغ التعويض الذي يدفعه كل مؤمن عند حدوث حريق بالمنزل أدى إلى خسارة قدرها ٩.٠٠٠ جنيه بالمنزل.
أ - إذا طبق مبدأ المشاركة
ب - إذا طبق شرط المشاركة.

الحل:

لأن مبلغ التأمين = قيمة المنزل
فإن مبلغ التعويض = مبلغ الخسارة = ٩.٠٠٠ جنيه

أ - إذا طبق مبدأ المشاركة: فمن حق صاحب المنزل أن يحصل على مبلغ التعويض بالكامل من المؤمن أ أو ب أو ج على أن يحصل الأخير على ما يخص باقي المؤمنين في مبلغ التعويض.
أي أن صاحب المنزل يحصل على مبلغ ٩.٠٠٠ جنيه من المؤمن أ أو ب أو ج على يحصل المؤمن الذي قام بسداد مبلغ التعويض على ما يخص المؤمنين الآخرين في مبلغ التعويض.

ب - إذا طبق شرط المشاركة: يوزع مبلغ التعويض على جميع المؤمنين أ، ب، ج وفقاً للقانون الآتي:-

نصيب المؤمن = $\frac{\text{مبلغ التأمين لدى المؤمن}}{\text{مجموع مبالغ التأمين}}$ × مبلغ التعويض

$$\text{نصيب المؤمن أ} = \frac{20.000}{50.000} \times 9.000 = 3600 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب المؤمن ب} = \frac{15000}{50000} \times 9000 = 2700 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب المؤمن ج} = \frac{15000}{50000} \times 9000 = 2700 \text{ جنيه}$$

شروط النسبية:

يقضى هذا الشرط عند توافره وبشرط أن يكون مبلغ التأمين أقل من قيمة الشئ المؤمن عليه أن يحصل المؤمن على مبلغ تعويض عند حدوث خسارة ناتجة عن الشئ المؤمن منه يتناسب مع مبلغ التأمين وفقا للقانون الآتى:-

$$\text{مبلغ التعويض} = \text{مبلغ الخسارة} \times \frac{\text{مبلغ التأمين}}{\text{قيمة الشئ المؤمن عليه}}$$

التمرين الثانى:

مصنع قيمته ٣ مليون جنيه حدث به حريق أسفر عن خسارة قدرت بمبلغ ٨١٠٠٠٠٠ جنيه فإذا تم التأمين على المصنع ضد الحريق لدى ثلاث شركات تأمين كما يلى:-

الشركة الأولى ١,٦ مليون جنيه

الشركة الثانية ٠,٨ مليون جنيه

الشركة الثالثة ٠,٦ مليون جنيه

إحسب مبلغ التعويض المستحق فى الحالتين الآتيتين:-

١- إذا كانت العقود خالية من شرط المشاركة.

٢- إذا كانت العقود تنص على شرط المشاركة.

الحل:

لأن مجموع مبالغ التأمين = قيمة المصنع
فإن مبلغ التعويض = مبلغ الخسارة = ٨١٠٠٠٠٠ جنيه

١- إذا كانت العقود خالية من شرط المشاركة:

فمن حق المستأمن أن يحصل على مبلغ التعويض بالكامل من المؤمن الأول (وذلك لأن مبلغ التأمين لدى المؤمن الأول يغطي مبلغ التعويض ولكن مبلغ التأمين لدى المؤمن الثاني أو الثالث لا يغطي مبلغ التعويض) على أن يرجع المؤمن الأول على باقى المؤمنين الثاني والثالث ليحصل من كل منهما على نصيبهما فى مبلغ التعويض.

... مبلغ التعويض = ٨١٠٠٠٠٠ جنيته ويسدده المؤمن الأول وعليه أن يطالب المؤمن الثاني والثالث بدفع حصتهما فى مبلغ التعويض.

٢- إذا كانت العقود تنص على شرط المشاركة:-

فإن على المستأمن أن يطالب كل مؤمن على حده بدفع نصيبه فى مبلغ التعويض كما يلى:

نصيب المؤمن = مبلغ التعويض × مبلغ التأمين لدى المؤمن
قيمة الشئ المؤمن عليه

... نصيب الشركة الأولى = $\frac{١,٦}{٣} \times ٨١٠٠٠٠٠ = ٤٣٢٠٠٠٠$ جنيته

... نصيب الشركة الثانية = $\frac{٠,٨}{٣} \times ٨١٠٠٠٠٠ = ٢١٦٠٠٠٠$ جنيته

... نصيب الشركة الثالثة = $\frac{٠,٦}{٣} \times ٨١٠٠٠٠٠ = ١٦٢٠٠٠٠$ جنيته

التمرين الثالث: تعدد المؤمنين وسريان شرط النسبية علاوة على المشاركة:

منزل قيمته ٢,٥ مليون جنيته تم التأمين عليه ضد خطر الحريق لدى ثلاث شركات تأمين كما يلى:-

الشركة الأولى ٥٠٠٠٠٠٠ جنيته

الشركة الثانية ٣٠٠٠٠٠٠ جنية
 الشركة الثالثة ٢٠٠٠٠٠٠ جنية
 إحسب مبلغ التعويض المستحق إذا حدث حريق بالمنزل أسفر عن
 خسائر قدرت بمبلغ نصف مليون جنية عند توافر شرطى النسبية
 والمشاركة.

الحل:

عند توافر شرط النسبية:
 فإن مبلغ التعويض = مبلغ الخسارة × مجموع مبالغ التأمين
 قيمة المنزل قبل حدوث الحريق
 مبلغ التعويض = $٥٠٠٠٠٠٠ \times \frac{١}{٢,٥} = ٢٠٠٠٠٠٠$ جنية

عند توافر شرط المشاركة:
 يوزع مبلغ التعويض المستحق على الشركات الثلاث وفقاً لما
 يلى:

نصيب الشركة = مبلغ التعويض × مبلغ التأمين لدى الشركة
 مجموع مبالغ التأمين
 ... نصيب الشركة الأولى = $\frac{٢٠٠٠٠٠٠}{١} \times ٠,٥ = ١٠٠٠٠٠٠$ جنية
 ... نصيب الشركة الثانية = $\frac{٢٠٠٠٠٠٠}{١} \times ٠,٣ = ٦٠٠٠٠٠$ جنية
 ... نصيب الشركة الثالثة = $\frac{٢٠٠٠٠٠٠}{١} \times ٠,٢ = ٤٠٠٠٠٠$ جنية

التمرين الرابع: تمرين عام:
 مصنع قيمته ٨٠٠٠٠٠ جنية تم التأمين عليه ضد الحريق لدى
 ثلاث شركات تأمين موزعة كالتالى:-

الشركة الأولى ٢٠٠٠٠٠ جنية - الشركة الثانية ١٥٠٠٠٠ -

الشركة الثالثة ٥٠٠٠ جنيه، إحصب مقدار التعويض المستحق عند تحقق الحريق ومقدار ما تتحملة كل شركة من شركات التأمين من مبلغ التعويض الإجمالي فى الحالات الآتية:-

- ١- إذا كانت العقود خالية من شرطى المشاركة والنسبية وقدرت الخسائر الناتجة من الحريق بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه.
- ٢- إذا كانت العقود متضمنة شرط المشاركة فقط وقدرت الخسائر بمبلغ ١٨٥٠٠ جنيه.
- ٣- إذا قدرت الخسائر من الحريق بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وكانت العقود متضمنة شرطى النسبية والمشاركة.

الحل:

- ١- إذا كانت العقود خالية من شرطى النسبية والمشاركة:

لأن العقود خالية من شرط النسبية
فإن مبلغ التعويض = مبلغ الخسارة = ٢٠٠٠٠ جنيه
ولأن العقود خالية من شرط المشاركة فإن على المستأمن أن يطالب الشركة الأولى بدفع مبلغ التعويض الكامل.
لأن مبلغ التعويض = مبلغ التأمين لدى الشركة الأولى
وعلى الشركة الأولى أن تطالب الشركتين الثانية والثالثة بدفع حصتهما فى مبلغ التعويض.

- ٢- إذا كانت العقود متضمنة شرط المشاركة فقط

لأن العقود خالية من شرط النسبية
فإن مبلغ التعويض = مبلغ الخسارة = ١٨٥٠٠ جنيه.
ولأن العقود متضمنة شرط المشاركة فإن على كل شركة من شركات التأمين الثلاث أن تقوم بدفع ما عليها من مبلغ التعويض كما يلى:-

$$\text{نصيب الشركة} = \text{مبلغ التعويض} \times \frac{\text{مبلغ التأمين لدى الشركة}}{\text{مجموع مبالغ التأمين}}$$

$$\begin{aligned} \text{نصيب الشركة الأولى} &= \frac{20.000}{40.000} \times 18500 = 9250 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الشركة الثانية} &= \frac{15.000}{40.000} \times 18500 = 6937,5 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الشركة الثالثة} &= \frac{5.000}{40.000} \times 18500 = 2312,5 \text{ جنيه} \end{aligned}$$

٣- إذا تضمنت العقود شرطى النسبية والمشاركة:

عند توافر شرط النسبية:

$$\begin{aligned} \text{فإن مبلغ التعويض} &= \text{مبلغ الخسارة} \times \frac{\text{مجموع مبالغ التأمين}}{\text{قيمة الشئ المؤمن عليه}} \\ \text{مبلغ التعويض} &= \frac{40.000}{80.000} \times 20.000 = 10.000 \text{ جنيه} \end{aligned}$$

لأن الوثيقة تتضمن شرط المشاركة:

$$\begin{aligned} \text{نصيب الشركة} &= \text{مبلغ التعويض} \times \frac{\text{مبلغ التأمين لديها}}{\text{مجموع مبالغ التأمين}} \\ \text{نصيب الشركة الأولى} &= \frac{20.000}{40.000} \times 10.000 = 5.000 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الشركة الثانية} &= \frac{15.000}{40.000} \times 10.000 = 3750 \text{ جنيه} \\ \text{نصيب الشركة الثالثة} &= \frac{5.000}{40.000} \times 10.000 = 1250 \text{ جنيه} \end{aligned}$$

تمارين غير محلولة

التمرين الأول: قامت شركة النساجون الشرقيون بالتأمين على أربعة أقسام للسجاد لديها ضد خطر الحريق لدى شركة مصر للتأمين على أن تبدأ الوثيقة في ٢٠٠٢/٦/١ وسارية لمدة سنة بمبلغ تأمين ٣ مليون جنيه موزع على الأقسام الأربعة كما يلي:-

قسم سجاد كاشان بمبلغ ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه

قسم سجاد التصدير بمبلغ ٩٠٠٠٠٠٠ جنيه

قسم سجاد عادى بمبلغ ٧٠٠٠٠٠٠ جنيه

قسم سجاد شعبي بمبلغ ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه

أ- في ٢٠٠٢/٨/١٥ حدث حريق بالقسم الأول أسفر عن خسائر قدرت بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه وقدرت قيمة السجاد الموجود بالقسم قبل حدوث الحريق مباشرة بمبلغ ١,٢ مليون جنيه

إحسب مبلغ التعويض المستحق في الحالتين الآتيتين:-

١- إذا تضمنت الوثيقة شرط النسبية.

٢- إذا لم تتضمن الوثيقة شرط النسبية.

ب- في ٢٠٠٣/٦/٢ حدث حريق في قسم التصدير أسفر عن خسائر قدرت بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه وقدرت قيمة السجاد في قسم التصدير قبل الحريق مباشرة بمبلغ ٩٠٠٠٠٠٠ جنيه. أحسب مبلغ التعويض المستحق إذا توافر شرط النسبية.

التمرين الثاني: أمن شخص على محله ضد الحريق بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه لدى شركة مصر للتأمين ولدى شركة الشرق للتأمين بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه وحدث حريق بالمحل أسفر عن خسائر قدرت بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه وقدرت قيمة المحل قبل وقوع الحريق مباشرة بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠.

فما هو مبلغ التعويض المستحق؟

أ- إذا توافر شرطي النسبية والمشاركة.

ب- إذا توافر شرط المشاركة ولم يتوافر شرط النسبية.

ج- إذا توافر شرط النسبية ولم يتوافر شرط المشاركة.

التمرين الثالث: أمن شخص على منزله بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه لدى إحدى شركات التأمين فإذا حدث حريق بالمنزل أسفر عن خسائر قدرت بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه فإذا قدرت قيمة المنزل قبل حدوث الحريق مباشرة بمليون جنيه.

إحسب مبلغ التعويض المستحق:

أ- إذا طبق شرط النسبية.

ب- إذا لم يطبق شرط النسبية.

التمرين الرابع: أمن شخص على مبنى قيمته ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه لدى ثلاث مؤمنين موزعة عليهم كما يلي:-

المؤمن أ بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه

المؤمن ب بمبلغ ٩٠٠٠٠٠ جنيه

المؤمن ج بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه.

وحدث حريق بالمبنى أسفر عن خسائر قدرت بمبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنيه والمطلوب:-

أ - تحديد مدى كفاية التأمين.

ب - نصيب كل مؤمن في مبلغ التعويض إذا توافر شرط المشاركة.

التمرين الخامس: منزل قيمته قبل الحريق مباشرة ١٥٠٠٠٠٠ جنيه تم التأمين عليه لدى ثلاث شركات تأمين وكانت مبالغ التأمين كما يلي:-

الشركة الأولى ٥٠٠٠٠٠ جنيه

الشركة الثانية ٣٠٠٠٠٠ جنيه

الشركة الثالثة ٢٠٠٠٠٠ جنيه

وحدث حريق بالمنزل أسفر عن خسائر قدرت بمبلغ ٧٥٠٠٠٠ جنيه.

إحسب مبلغ التعويض الذي تتحمله كل شركة إذا توافر شرطي النسبية والمشاركة.

التمرين السادس: يمتلك شخص منزلاً قيمته قبل حدوث الحريق مباشرة بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه أمن عليه لدى ثلاث شركات تأمين فكانت مبالغ التأمين كما يلي:-

الشركة الأولى ١٠٠٠٠٠٠ جنيه

الشركة الثانية ٦٠٠٠٠٠ جنيه

الشركة الثالثة ٤٠٠٠٠٠ جنيه

حدث حريق قدرت خسائره بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ جنيه
أحسب مبلغ التعويض الذي تتحمله كل شركة إذا توافر شرطي النسبية والمشاركة.

التمرين السابع: وقع شخص على ثلاث وثائق تأمين ضد الحريق على سيارة قيمتها قبل وقوع الحريق مباشرة ١٦٠٠٠٠٠ جنيه وحدث حريق للسيارة أسفر عن خسائر قدرت بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠ جنيه.
الوثيقة الأولى لدى الشركة الأولى مبلغها ٣٠٠٠٠٠ جنيه.
الوثيقة الثانية لدى الشركة الثانية مبلغها ٤٠٠٠٠٠ جنيه.
الوثيقة الثالثة لدى الشركة الثالثة مبلغها ١٠٠٠٠٠ جنيه.
إحسب مبلغ التعويض الكلي والمبلغ الذي تتحمله كل شركة من الشركات الثلاث في الحالات الآتية:-

أ - إذا تضمنت الوثيقة شرط النسبية ولم تتضمن شرط المشاركة.

ب - إذا تضمنت الوثيقة شرط المشاركة ولم تتضمن شرط النسبية.

ج - إذا تضمنت الوثيقة شرطي النسبية والمشاركة.

الفصل الثانى

تأمينات النقل

تمهيد: حول تأمينات النقل عامة
المبحث الأول: تأمين النقل البحرى
المبحث الثانى: تأمين النقل الجوى (الطيران)
المبحث الثالث: تأمين السيارات (تأمين المسؤولية
المدنية الإلجبارى والتأمين التكميلى)

تمهيد: حول تأمينات النقل عامة:

تهتم تأمينات النقل بأخطار النقل وما ينشأ عنها من خسائر سواء بالنسبة لوسيلة النقل من آلات ومعدات ومواعين تستخدم في عملية النقل ذاتها او بالنسبة للممتلكات والبضائع والاشخاص اثناء حملها ونقلها من مكان لآخر برا او بحرا او جوا او بالنسبة لما يصيب الناقل أو أمين النقل نتيجة لمسئوليته عن الشحنة وسلامتها وميعاد وصولها.

وهكذا يمكن تقسم تأمينات النقل وفقا للشئ موضوع التأمين الى المجموعات التالية:

- ١- تأمينات تهتم بوسيلة النقل ذاتها سواء في ذلك السيارات او السكك الحديدية او السفن النهرية والبحرية او الطائرات.
- ٢- تأمينات تهتم بالممتلكات والبضائع المنقولة وذلك بهدف تعويض اصحاب المصلحة فيها عن الخسائر التي تتعرض لها اثناء النقل وكذا اثناء الشحن والتفريغ.
- ٣- تأمينات المسؤولية المدنية للناقل قبل الغير وهذه تهتم بالاضرار التي تقع ويكون الناقل او احد تابعيه مسئولا عنها تأسيسا على خطئه او اهماله او خطأ او اهمال احد تابعيه.

ولنا هنا مراجعة وثيقة تأمين أجسام السفن.

المبحث الأول

تأمين النقل البحري

أولاً: نشأة التأمين البحري:

لا يمكن أن نتجاهل عند بياننا للنشأة الأولى للتأمين البحري في أوروبا دور لويديز لندن باعتبارها السوق الدولية للتأمين والتي ترجع نشأتها في القرن السابع عشر بمقهي التي كان يرتادها التجار ورجال البنوك ومكتتبي التأمين وتدرجياً أصبحت مكاناً لمزاولة إكتتاب عمليات التأمين البحري وكان إدوارد لويديز يزود عملائه بمعلومات عن السفن (يجمعها من أحواض وأرصفة السفن ومصادر أخرى) تطورت إلى ما سمي بنشره أو قائمة اللويديز التي مازالت موجودة حتى وقتنا هذا. وفي عام ١٧٦٩ تم الإعراف باللويديز كجماعة إكتتاب رسمية تقبل عمليات الأخطار البحرية.

ومع نمو القوة البحرية البريطانية أصبحت اللويديز المؤمن المسيطر في مجال الأخطار البحرية التي أضيفت إليها فيما بعد أخطار الحريق وغيرها من أخطار الممتلكات ولم تصبح اللويديز مجرد تاريخ بل أيضاً إحدى هيئات التأمين الكبرى التي تعمل من خلال أعضائها المكتتبين الذين يقبل كل منهم التأمين لحسابه ويتحمل عبء الخطر كاملاً.

وهكذا ترجع الصورة الأولى لعقد التأمين إلى عقد القرض البحري الشائع لدى اليونانيين منذ القرن الرابع قبل الميلاد والذي يتمثل في إقتراض مالك السفينة أو الشحنة البحرية لقيمة الشحنة فإذا ما وصلت الشحنة سليمة إلى ميناء الوصول التزم برد المبلغ المقترض مضافاً إليه نسبة تجاوز معدل الفائدة السائد أما إذا غرقت السفينة أو هلكت فلا يلتزم المقترض برد القرض أو فوائده وهكذا كانت الزيادة في معدل الفائدة هي المقابل لمخاطر النقل البحري.

وفى القرن الخامس عشر أصدرت برشلونه تنظيما قانونيا لمزاولة تأمين النقل البحرى.

ثانيا: التأمين البحرى أقدم أنواع التأمين فى مصر:

فى ذات إتجاه التطور العالمى ترجع نشأة صناعة التأمين فى مصر إلى التأمين البحرى ومن هنا بدأ التنظيم القانونى للتأمين فى التشريع المصرى بالمواد ١٧٣ : ٢٣٤ من قانون التجاره البحرى التى نظمت التأمين البحرى حيث كانت عمليات التأمين البحرى وقتئذ قائمه ومنتشرة بعكس الأمر بالنسبة للتأمين البرى وبالتالى لم تتضمن أى من المجموعه المدنيه المختلطة الصادرة عام ١٨٧٥ أو المجموعه المدنيه الأهلية الصادرة عم ١٨٨٣ أى تنظيم لعقد التأمين وإقتصر العمل على شروط الوثائق التى تصدرها شركات التأمين تأسيسا على أن العقد شريعة المتعاقدين إلى أن صدر القانون المدنى الحالى متضمنا ٢٥ ماده (المواد ٧٤٧ : ٧٧١) تنظم عقد التأمين.

وتأسيسا على أن التأمين البحرى أول أنواع التأمين ظهورا فقد إهتم قانون التجارة البحرى بتنظيم عقد التأمين البحرى فى المواد من ١٧٣ إلى ٢٣٤ بعكس الأمر بالنسبة إلى عقود التأمين الأخرى فلم يرد تنظيما لها بكل من المجموعتين المدنيتين المختلطة والأهلية الصادرتين عامى ١٨٧٥ و ١٨٨٣ على التوالى ومن هنا فإن المحاكم كانت تعتمد فى قضائها على شروط الوثائق والعرف التأمينى وما قد تحيل اليه الشروط الإتفاقيه من قوانين أجنبية أهمها وقتئذ قانون التأمين الفرنسى لعام ١٩٣٠ .

ومع تطور صناعة التأمين وإتساع نشاطها إحتل عقد التأمين ٦٣ مادة من المشروع النهائى للقانون المدنى المعدل أكدها مع تعديلات طفيفه مجلس النواب إلا أن لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ حذفت كثيرا منها وإكتفت بـ ٢٥ مادة فقط (المواد من ٧٤٧ إلى ٧٧١) تأسيسا على إعتبارين:

الأول: أن تنظيم هذا العقد تنظيماً كاملاً يواجه جميع تفاصيله وجزئياته وما يتخصص به كل نوع من أنواعه، أمراً يتطلب الإفاضه على نحو يخل بتناسق القسم الخاص بالعقود فى المشروع المعروف.

الثانى: أن هذا التنظيم لايزال فى عنفوان تطوره، فهو فى حاجه دائمة إلى التنقيح والإضافة. وإزاء ذلك قد يكون من الأنسب أن تظل تفاصيله بعيدة عن التقنين. لذلك أثرت اللجنة أن تبقى فى القانون القواعد الكلية المنظمة لعقد التأمين، وأن تحذف ماعداها (على أن يصدر تشريع خاص يتناول الجزئيات والتفاصيل... والتي كان من بينها نص هام يقرر حق المصاب فى الرجوع على المؤمن بدعوى مباشرة فى تأمين المسئولية).

المبحث الثانى

تأمين النقل الجوى (الطيران)

أولاً: نشأة تأمين الطيران:

يعتبر تأمين الطيران أحدث أنواع التأمين بصفة عامة، حيث بدأ فى الظهور أوائل القرن الحالى فى بريطانيا فى الفترة ما بين ١٩١٤، ١٩١٨ عندما بدأت شركات التأمين الإنجليزية وجماعات اللويدز فى قبول تغطية بعض أخطار الطيران القليلة وخاصة التأمين على أجسام الطائرات، وفى عام ١٩٣١ تأسست الشركة البريطانية لتأمين الطيران، ثم بدأ ازدهار هذا الفرع بعد الحرب العالمية الثانية وتوالى إنشاء الإتحادات المختلفة له وأصبح يضمن بجانب تغطية الأجسام المسئوليات المختلفة كما بدأت تتكون مجتمعات تأمين الطيران فى مختلف دول العالم والتي تتعاون فى تغطية أخطار الطيران مرتفعة القيمة من ناحية وللحد من المنافسات غير المشروعة من ناحية أخرى مع قبول تغطية بعض الأخطار غير العادية والتي كانت مستثناه قديما مثل أخطار الإختطاف والإستيلاء والحجز.

هذا وتزداد أهمية تأمين الطيران بالمقارنة بفروع التأمينات العامة الأخرى نظرا لزيادة القيمة المعرضة للخطر والممثلة فى القيمة المرتفعة للطائرات من ناحية وإرتفاع درجة الخطر المعرضة لها الطائرة فى الجو وأثناء القيام برحلة من ناحية أخرى، بالإضافة الى أن أخطار الطيران فى الجو غالبا ما تكون خسائر كلية بعكس فروع التأمينات العامة الأخرى حيث تتركز معظم سائرها فى الشرائح الأول من قيمة الشئ موضوع التأمين.

ثانياً: أخطار الطائرات:

تتعرض الطائرة للعديد من الأخطار المختلفة التي يمكن تبويبها في الإطار التالي:

١- الأخطار الجوية:

هي مجموعة الأخطار التي تتعرض لها الطائرة في الجو ويمكن إرجاعها إلى أحد الظواهر أو المسببات التالية:

(أ) أخطار الظواهر الطبيعية:

هذه الأخطار تنشأ عن تقلبات الظواهر الطبيعية وما تسببه من خسائرها كلية جسيمة ومن أمثلة هذه الظواهر:

- الزوابع، الأعاصير، الصواعق، المطبات الهوائية، تراكم الثلوج على الطائرة وذلك فوق المناطق الجليدية نظراً للانخفاض التدريجي في درجات الحرارة كلما زاد ارتفاع الطائرة في هذه المناطق.
- حالات الرؤية السيئة.
- المناطق الجبلية ذات القمم العالية وخطورتها في حوادث تصادم الطائرات.
- الطيور السابحة في الجو خاصة إذا إندفع طائر داخل محرك وأتلفه.

(ب) الأخطار الفنية الذاتية للطائرة:

يعتبر تصميم الطائرة وطرزها ونوع الوقود المستخدم ومدى قابليته للإشتعال وأوضاع المحركات من العوامل المؤثرة في درجة الخطر بالنسبة لحوادث الطائرات وينتج عن كثرة الأجهزة وتنوعها في الطائرة العديد من الأخطار الجوية التي تسبب خسائر كلية جسيمة نتيجة تعطلها أو توقفها عن العمل، ولكن من ناحية أخرى فإن تمتع طراز

الطائرة بالأجهزة الاحتياطية والإضافية وأجهزة الإنذار والأمان تقلل من درجات الخطر المعرضة لها الطائرة في الجو وبالتالي تقلل الأخطار الجوية التي تنتج عن العيوب الفنية الذاتية نتيجة توقف أو تعطل بعض الأجهزة الأساسية فجأة عن العمل مثل أجهزة التشغيل وأجهزة الضغط وأجهزة التكيف.

(ج) أخطار الأفراد:

هي الأخطار التي يرتكبها قائد الطائرة وطاقمها ومختبر الطائرة أو المهندس الفني الذي يختبرها قبل الطيران أو الإقلاع وأخطاء الطاقم الأرضي الذي يواجه الطائرة عند الصعود وعند الهبوط، والإخطاء الإدارية من ناحية مراعاة حمولة الطائرة وعدم تحميلها بأكثر من وزنها.

٢- الأخطار الأرضية:

هي مجموعة الأخطار التي تتعرض لها الطائرة أثناء إنتظارها في المطار قبل الرحلة أو بعد الهبوط أو أثناء الصيانة أو التصليح أو الإختبار ومن أمثلة هذه الأخطار:

- (أ) أخطار الممرات من ناحية مدى مطابقتها للمواصفات الفنية العالمية من حيث الطول والإتساع والإضاءة والنعمية وخلوها من المطبات ومدى الإهتمام بصيانتها دورياً.
- (ب) أخطار تصادم الطائرات أثناء الإنتظار نتيجة زيادة عدد الطائرات وإزدحام المطار.
- (ج) أخطار الوحدات الميكانيكية المتحركة التي تؤدي الخدمات المختلفة للطائرات.
- (د) أخطار الحريق والسطو والإنفجار التي تحدث للطائرات أثناء الإنتظار وتضم مجموعة الأخطار الأرضية لأخطار الطيران لتكامل عمليات التأمين.

ثالثاً: وثائق تأمين الطيران:

١- وثائق تغطي أجسام الطائرات:

تتنوع وثائق تأمين أجسام الطائرات حسب نوع الطائرة وطرزها حيث يصدر لكل نوع مجموعة من الوثائق الخاصة تختلف حسب الشروط والأسعار وتنقسم هذه الوثائق من ناحية الأخطار المغطاة إلى:

- (أ) وثائق تأمين جميع الأخطار: تغطي هذه الوثائق أخطار الجو والأخطار الأرضية معاً.
- (ب) وثائق تأمين بعض الأخطار: تغطي هذه الوثائق جزء من أخطار الجو فقط أو تغطي الأخطار الأرضية فقط.
- (ج) وثائق تأمين خسائر التوقف عن العمل بالنسبة للطائرة المصابة: ويمنح هذا التأمين للناقل الجوي أو شركات الطيران.

٢- وثائق تغطي المسؤوليات:

تتنوع وثائق تأمين المسؤوليات قبل الغير حسب التغطيات التالية:

- (أ) وثائق تأمين مسؤولية الناقل الجوي قبل الركاب وأمتعتهم.
- (ب) وثائق تأمين مسؤولية الناقل الجوي عن البضائع المشحونة بالطائرات.
- (ج) وثائق تأمين مسؤولية الناقل الجوي قبل الطرف الثالث أو الشخص الغريب عن الطائرة وهي المسؤولية المدنية عن إصابة الطرف الثالث في شخصه أو ممتلكاته نتيجة سقوط الطائرة أو تصادمها مع أشخاص وممتلكات الغير على الأرض.
- (د) وثائق تأمين مسؤولية مدارس ومعاهد تدريب الطائرات تجاه أشخاص وممتلكات الغير.
- (هـ) وثائق تأمين مسؤولية الطيران الخاص وما يسببه من أضرار الأشخاص وممتلكات الغير.
- (و) وثائق تأمين مسؤولية صناعات الطائرات عن أخطاء الصنع وعن التصريح بهبوط أنواع معينة أو عن الإنزال الأرضي.

(ز) وثائق تأمين مسؤولية عن تنظيم المرور الجوي فى المطارات والأخطاء الناتجة عن هذا التنظيم.

(ح) وثائق تأمين مسؤولية إدارة المطار وأوجه نشاطه المختلفة.

(ط) وثائق تأمين مسؤولية إدارة وتشغيل عتابر الطائرات

٣- وثائق تأمين الحوادث الشخصية:

(أ) وثائق تأمين الحوادث الشخصية للركاب:

- التأمين الإلجبارى للحوادث الشخصية للركاب:

ويجرى هذا التأمين الناقل الجوى على أساس مسؤوليته عن الحوادث الشخصية للركاب كناقل جوى ويتم هذا التأمين على أساس نوعين من الوثائق:

النوع الأول: الوثائق الزمنية: تتم هذه الوثائق على أساس فترة زمنية محددة لا تزيد عادة عن سنة يتم خلالها تغطية جميع ركاب الرحلات خلال العام.

النوع الثانى: وثائق الرحلة: تتم هذه الوثائق أو تصدر عن رحلة معينة محددة التاريخ وساعات طيران معروفة وعلى أساس عدد المقاعد الفعلية المشغولة فى الرحلة، وهذا النوع من التأمين هو المنتشر حالياً فى أسواق تأمين الطيران.

- التأمين الإختيارى للحوادث الشخصية للركاب: إذا كان عقد النقل الجوى ينقل المسئولية أو يعفى الناقل الجوى من المسئولية تجاه الحوادث الشخصية للركاب، يجرى الراكب أو المسافر هذا النوع من التأمين على نفقته الخاصة وذلك طبقاً للنظام المعروف فى أسواق تأمين الطيران باسم الكوبون.

(ب) وثائق تأمين الحوادث الشخصية لطاقم الطائرة وبعض الفئات الأخرى:

- تأمين الحوادث الشخصية للطيارين ومساعديهم وباقى طاقم الطائرة.

- تأمين الحوادث الشخصية لطلبة مدارس ومعاهد الطيران ومدربي الطيران.

٤- وثائق تأمين تغطي الأخطار غير العادية:

من أمثلة الأخطار غير العادية (أخطار الحرب والإستيلاء غير المشروع والشغب والإضرابات الشعبية المعادية للسلطة وأعمال التخريب)

وهذه الأخطار كانت مستثناة في وثائق تأمين الطيران قديما ولكن يمكن حاليا تغطية هذه الأخطار كلها أو بعضها عن طريق إصدار وثائق تأمين مستقلة أو عن طريق ملاحق للوثائق الأصلية نظير سداد الأقساط الإضافية المستحقة، وقد ظهر حديثا في أسواق الطيران مؤمنون يقبلون تغطية أخطار الفدية وذلك حتى مبلغ معين.

٥- وثائق تأمين متنوعة:

(أ) وثائق تأمين تغطية أخطار فقد الرخصة أو سحبها بالنسبة للطيارين وما في حكمهم، وما يترتب على ذلك من مخالفات وأضرار تلحق بهم.

(ب) الوثائق المركبة أو الشاملة حيث تصدر حاليا وثائق تأمين يجريها الناقل الجوي لتغطية الهياكل والمسئوليات الأخرى الخاصة بالركاب وأمتعتهم والبضائع بأسعار إقتصادية نتيجة الوفرة في مصروفات المؤمن.

(ج) وثائق تأمين الأساطيل الجوية للطيران، يجرى هذه الوثائق شركات الطيران التجارية أو مشغلي الطائرات المدنية، ويتمتعون بتخفيضات كبيرة في الأقساط نظرا لإنخفاض المصاريف الإدارية للمؤمن من ناحية وإنخفاض معدل الخسارة للأسطول ككل عن معدل الخسارة لطائرة واحدة فقط من ناحية أخرى.

المبحث الثالث

تأمين السيارات تأمين المسؤولية المدنية الإجبارى والتأمين التكميلي

تمهيد: تشريعات المسؤولية المدنية وصناعة التأمين:

يعتبر الشخص - فى معظم الدول - مسنولا قانونا تجاه الآخرين عن فعله أو إهماله ويلتزم بالتالى بتعويض الخسائر الناشئة عن ذلك، ومن هنا كان تأمين المسؤولية لتغطية هذا الخطر. وفى بعض الدول (كروسيا) لا يسمح بتأمين المسؤولية من حوادث السيارات حتى لا يودى ذلك إلى تخلص المؤمن له من تبعات إهماله (وعلى أى حال تؤدى التأمينات الإجتماعية تعويضا فى حالة الإصابة) وقد تتم مواجهة الأضرار من خلال وثائق فريده لتأمين الحوادث.

وفى التشريع المدنى للولايات المتحدة والمملكة المتحدة فإن هناك دافع ثلاثة لدفع المسؤولية تجاه الغير:

١- الدفع بإفترض الخطر: ووفقا لهذا الدفع القانونى يقام الدليل على الضرور بأن من المفترض علمه بالخطر الذى يحيط به فى مجال معين وأنه يدرك ذلك وعلى سبيل المثال دفع أصحاب الأعمال - قبل تطور التشريع فى هذا الشأن - بأن إصابة العامل أمر كان يجب عليه إفترضه وإدراكه عند قبوله لنوعية وطبيعة العمل المتعاقد عليه.

٢- الدفع بالإهمال المشترك: وفقا لهذا الدفع الشائع فى أفعال الإهمال فإنه إذا ما أقيم الدليل على مساهمة الضرور الجزئية فى وقوع الضرر فلا يجوز له أن يستفيد من إهمال الغير. وقد أستندت بعض المحاكم على قاعده جوهرية هنا تسمى بالإهمال النسبى ووفقا لها فإن كل طرف يعتبر مسنولا عن جزء من خساره تعادل درجة الخطأ الثابت فى حقه.

٣- دفع الزميل التابع: لجأ أصحاب الأعمال في بعض الأحيان إلى الدفع في بعض الحالات بأن الضرر الذي أصاب العامل كان بسبب إهمال عامل آخر وليس إهمال صاحب العمل. وعلى أي حال فإن أحكام تعويضات العاملين في بعض الدول لا تعترف بتلك الدفوع القانونية الشائعة في مجال إصابات العمل.

هذا وقد إتجهت المحاكم في كثير من الدول إلى معايير صارمه في المسئولية الناشئه عن الإهمال إتفاقا مع الإتجاه الفقهي نحو نظرية المسئولية المطلقة أو المفترضة والتي وفقا لها يكون للمضروب من حادث الحق في إقتضاء التعويض حتى ولو لم يكن هناك إهمال بالمعنى المتعارف عليه وأن المتسبب في الضرر قد بذل الحرص الواجب..... ففي الولايات المتحدة تم الزام مصانع لقاح الشلل الذي تبين تسببه في الشلل بأداء تعويضات باهظه رغم أن تلك المصانع أثبتت أنها قامت بجميع التدابير الوقائية والإحتياطات المعروفة في صناعة اللقاح.

ويقصد بالمسئولية المدنية المسئولية عن تعويض الضرر الذي يترتب على الإخلال بالتزام سابق اما ان يكون مصدره التعاقد فتكون المسئولية عقدية واما ان يكون مصدره القانون (عمل غير مشروع) فتكون المسئولية تقصيرية.

وقد تطور تاريخ المسئولية التقصيرية تطورا كبيرا وما زال نطاقه يتسع مع اتساع مجال النشاط البشرى العلمى والصناعى ومع تطور الايدلوجيات السائدة فى مختلف المجتمعات، ففي العصور القديمة كان الثأر هو الوسيلة السائدة لاصلاح الضرر الذى يقع من اعتداء الغير ثم كان نظام الدية وبمقتضاه يستعوض المضروب عن الحاق الاذى بخصمه شخصا باقتضاء مبلغ يتفق عليه، ومع التطور تم الفصل بين المسئولية الجنائية والمسئولية المدنية كما تم التمييز بين المسئولية التقصيرية والمسئولية العقدية مما ساعد على تقرير مبدأ المسئولية عن تعويض الاضرار التى نسببها للغير وقامت تلك المسئولية على اساس

الخطأ وبالتالي اصبحت للمسئولية التقصيرية اركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر.

ومع التطور الصناعي وانتشار حوادث العمل تبين عدم كفاية قواعد المسئولية التقصيرية العادية لضمان حق المضرور في التعويض عن الاضرار التي تصيبه من تلك الحوادث وبدأت صياغة نظرية تحمل التبعية او النظرية الموضوعية بالمقابلة للنظرية الشخصية التي تقوم على فكرة الخطأ، وبهذا حلت فكرة الضرر وتحمل التبعية محل فكرة الخطأ . . وقد اخذت بعض التشريعات بالنظرية الجديدة في الحالات الخاصة التي يقتضى فيها التطور الإجتماعى والإقتصادى ذلك نظرا للصعوبات التي تترتب على الأخذ بها بشكل مطلق.

وهكذا تطورت احكام المسئولية المدنية وتنوعت بالتالى انواع التأمين التي تتعامل مع اخطار المسئولية المدنية والتي تقوم على التزام المؤمن بأداء التعويض المقرر للمضرور بدلا من المؤمن له، ونظرا لانه لا يوجد فى هذا التأمين تحديد لشخص معين او شئ معين يكون موضوعا للتأمين (كما فى تأمينات الاشخاص او الممتلكات) فان المؤمن يحدد فى وثيقة التأمين الحد الاقصى لمسئوليته بحيث يلتزم بأداء ما يحكم به على المؤمن له طالما كان ذلك فى حدود الحد الاقصى لمسئوليته وهو امر طبيعى يتفق مع اعتبار تأمين المسئولية المدنية من تأمينات الثروات.

ومن أهم صور تأمينات المسئولية المدنية (راجع نموذج طلب تأمين المسئوليه المدنية):

- تأمين المسئولية المدنية الخاصة: وتشمل مسئولية صاحب الاسرة عما يسببه خدمه او ابنائه القصر وغيرهم من تابعيه وفقا لما تنص عليه التشريعات القائمة باعتبار ان اساس المسئولية هنا هو تلك التشريعات

- تأمين المسؤولية المدنية لصاحب العمل: والاصل فيه تعويض الخسائر الناتجة عن اصابات وحوادث العمل التي تقع لعمال المؤمن له اثناء العمل او بسببه وبهذا التحديد يعتبر اجباريا فى غالبية دول العالم كما يعتبر من انواع التأمينات الاجتماعية، على ان المسؤولية المدنية لصاحب العمل تمتد الى الاضرار التي تحدث للغير نتيجة لمزاولة نشاطه سواء كان الخطأ من جانبه او من جانب عماله او نتيجة لاستخدامه للآلات وادوات العمل.

- تأمين مسؤولية ذوى المهن الحرة: وذلك عن الاضرار الناشئة للغير والمرتبطة بمزاولة النشاط المهني كمسؤولية الاطباء والمحامين والمهندسين.

- تأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن اصابة الغير نتيجة لتسيير السيارات: وهذا التأمين يفرض اجباريا رعاية للمضروبين وقد يقتصر مجاله الاجبارى على الاضرار التي تصيب الغير فى شخصه (كما فى مصر) وقد يمتد الى ضمان الاضرار التي تصيب الغير فى شخصه او فى ممتلكاته.

وكما فى وثيقة تأمين الحريق الشامل ووثيقة تأمين جميع الاخطار للامتعة والمجوهرات فهناك وثيقة التأمين الشامل للسيارات والتي تغطي علاوة على اخطار المسؤولية المدنية الاضرار التي تصيب جسم السيارة نتيجة لحريق او سرقة او تصادم او غير ذلك مما تنص عليه الوثائق وكذلك الاضرار التي تصيب ممتلكات الغير نتيجة استخدام السيارة وفقا لشروط عقد التأمين.

التأمين الإجبارى وفقا لقانون المرور:

فى ١٩٩٤/٦/١٨ صدرت اللائحة التنفيذية القانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ليعمل بها اعتبارا من ١٩٩٤/٦/٢٢ اليوم التالى بالعدد ١٣٦ تابع الوقائع المصرية.

فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥ صدر القانون ٤٤١ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ليعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ وأوجبت المادة السادسة منه على كل من يطلب ترخيصاً لسيارته أن يقدم وثيقة تأمين من حوادث السيارة عن مدة الترخيص صادرة من إحدى هيئات التأمين التى تزاول عمليات التأمين بمصر على أن يغطى التأمين المسئولية المدنية عن الإصابات التى تقع للأشخاص، وأن يكون التأمين بقيمه غير محدوده ويكون فى السيارة الخاصه والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب وفى باقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها.

وفى سبيل ضمان القدر الأوفى من الحماية والتنظيم لصالح المضرورين والمؤمنين والمؤمن لهم وما تستلزمه هذه الحماية من تنظيم دقيق تدعمه العقوبات التى تكفل عدم الخروج عليه فقد روى أن يكون هذا التنظيم بقانون (القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥) نهتم بدراسته فى هذا المبحث مع الإشارة الى أهم التعديلات الواردة بمشروع تعديله الجارى إعداده فى تاريخ هذا المؤلف.

الشروط الواجب توافرها فى وثيقة التأمين وبياناتها ومدتها:

يقضى القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ فى هذا الشأن بما يلى:

١- يشترط فى وثيقة التأمين أن تكون صادرة من إحدى هيئات التأمين المسجله فى مصر لمزاولة عمليات التأمين على السيارات وفقاً لقانون الإشراف والرقابة على هيئات التأمين (م ١ من القانون).

٢- تستهل الوثيقة فى موضع ظاهر منها بما يفيد أنها صادرة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ولأحكام القانون ٦٥٢ لسنة ٥٥ والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما. وتكون الوثيقة مطابقه للنموذج الذى يعتمده وزير (الماليه والإقتصاد) بالاتفاق مع وزير الداخليه، وفيما عدا الوثيقة المنصوص

عليها فى المادة ١٣ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ يكون لكل سياره وثيقه خاصه (م ٢ من القانون).

٣- إذا جدد التأمين لدى نفس المؤمن فيكون ذلك بوثيقه جديده أو بإخطار بالتجديد من المؤمن ويحرر الأخطار بالشروط الوارده بالوثيقه الأصلية، على النموذج الذى يعتمده رئيس الهيئه المصريه للرقابه على التأمين ويعتبر فى حكم الوثيقه (م ٣ من القانون) .

٤- يسرى مفعول الوثيقه عن المده المؤداه عنها الضريبه، ويمتد مفعولها حتى نهاية فترة الثلاثين يوما التاليه لانتهاه تلك المده (وهى الفتره التى حددتها المادة ١١ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ لتجديد الرخصه خلالها) أما الأخطار بتجديد الوثيقه فان مفعوله يسرى من اليوم التالى لتاريخ انتهاء مده التأمين السابقه حتى نهاية فترة الثلاثين يوما التاليه لانتهاه المده المؤداه عنها الضريبه أى مده تجديد الترخيص (م ٤)... وهكذا إذا حصل شخص على رخصه بتسيير السياره لمدة سنة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٩٩ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٩٩ فان وثيقه التأمين يسرى مفعولها طوال هذه المده مضافا اليها ٣٠ يوما من يناير سنة ٢٠٠٠، فإذا جددت هذه الوثيقه فان الاخطار بالتجديد يسرى من ٣١ يناير سنة ٢٠٠٠ حتى ٣٠ يناير سنة ٢٠٠١ وهكذا.

٥- نصت المادة التاسعه على أن يكون التعديل فى بيانات الوثيقه بملحق لها يصدره المؤمن وفقا للنموذج المعتمد من رئيس هيئه الرقابه على التأمين وهذه البيانات لا يندرج تحتها اشتراطات الوثيقه التى يختص بإعتمادها وزير (الماليه والإقتصاد) بالإتفاق مع وزير الداخليه وأجازت فى الفقره الثانيه منها تقديم وثيقه جديده بدلا من الملحق تتفق مدتها مع أحكام المادة الرابعه.

مدى إلتزام المؤمن تجاه المضرور وفقا للقانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ و٦٦ لسنة ١٩٧٣:

١- يلتزم المؤمن بتغطية المسئوليه المدنيه الناشئه عن الوفاة أو أية إصابه بدنيه تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع فى مصر من

السياره المثبته بياناتها فى وثيقة التأمين(م٥) وذلك عن مدة سريانها.

ويسرى هذا الإلتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان نوعها كما يسرى لصالح ركاب السيارات المعده لنقل الركاب وفقا لقانون المرور وتشمل:

- (أ) سيارات الأجره، وتحت الطلب، ونقل الموتى.
- (ب) سيارات النقل العام للركاب والمركبات المقطوره الملحقه بها.
- (ج) سيارات النقل الخاص للركاب المخصصه لنقل تلاميذ المدارس أو لنقل موظفى وعمال الشركات والهيئات والسيارات السياحيه.
- (د) سيارات الأسعاف والمستشفيات.
- (هـ) سيارات النقل، فيما يختص بالراكبين المصرح بركوبهما، طبقا للفقره "هـ" من ماده ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ مالم يشملها تأمين إصابات العمل الإجتماعى.

ولا يعطى التأمين المسئوليه المدنيه الناشئه عن الوفاة أو عن أية إصابه بدنيه تلحق زوج قائد السياره وأبويه وابنائه (أوضحت المذكرة الإيضاحيه أن كلمة الأبناء تشمل بنات قائد السياره أيضا) وقت الحادث إذا كانوا من غير ركابها أيا كانت السياره أو كانوا من ركاب السيارات الأجره وتحت الطلب ونقل الموتى.

ويعتبر الشخص راكبا سواء أكان فى داخل السياره أو صاعدا إليها أو نازلا منها وأيا كان عدد الركاب ولو جاوز العدد المصرح به للسياره (المذكرة الإيضاحيه).
ولا يشمل التأمين عمال السياره المثبته بياناتها فى وثيقة التأمين.

٢- نصت ماده الخامسه صراحة على حق مباشر للمضرور قبل شركه التأمين فيما يتعلق بالتعويض المحكوم به قضائيا، ويكون إلتزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته، ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه.

ولنا أن نسجل هنا مخالفة تقرير تحديد حد أقصى لمسئولية المؤمن، للمبادئ التأمينية الأولية وللهدف من تقرير التأمين إجباريا لصالح المضرور فضلا عن وضع حد أقصى رقمي لا يتلاءم وطبيعة تعويضات المسئولية المدنية التي تراعى المحاكم في تقريرها ظروف كل حاله على حده وأثر الإنخفاض المستمر في القوه الشرائيه للنقود وأخيرا فإن الحد الأقصى الرقمي المقترح لا يتناسب مع مستويات التعويضات التي تقررها المحاكم وإتجاهها التصاعدي ويهدأ كله فإن النص على حد أقصى يفرغ هذا النوع من التأمين الإجباري من مضمونه ويفقده الهدف من تقريره ويصبح معه تأمين المسئولية المدنية الناشئه عن حوادث السيارات نوعا من التأمين الأختياري الذي تحكمه إرادة المتعاقدين بعيدا عن الإعتبارات الإجتماعيه التي تحكم التأمين الإجباري.

٣- نصت المادة الخامسة من القانون على خضوع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني وذلك حسما للخلاف الذي قد يثور حول مدة التقادم في مثل هذه الدعاوى، وهل هي مدة التقادم العاديه بإعتبار أنها لا تنشأ عن عقد التأمين وإنما تستمد أساسها من الحق في تعويض الضرر الذي أصاب المضرور، وغنى عن البيان أن هذا التقادم تسرى في شأنه القواعد العامه الخاصه بوقف مدة التقادم وإنقطاعها.

٤- رغبة في منع التواطؤ بين المؤمن له والمضرور على حساب المؤمن فقد نصت المادة السادسة علأن التسويه الوديه التنتحصل بين المؤمن له والمضرور دون موافقة المؤمن لا تكون حجه على هذا الأخير.

٥- تحقيقا للهدف من التأمين الإجباري من المسئولية المدنية الناشئه من حوادث السيارات لا يجوز للمؤمن له إلغاء وثيقة التأمين لأي سبب من الأسباب ما دام الترخيص قائما، وعلى قلم المرور عند إلغاء الترخيص أن يرد وثيقة التأمين الى المؤمن له مؤشرا عليها بما يفيد إعادتها إليه وتاريخ التأشير بالإعاده. (م٨)

إلتزامات المؤمن له وأحوال رجوع هيئة التأمين عليه أو على الغير:

١- أجازت المادة السادسة عشرة من قانون التأمين الإلجبارى من المسئوليه المدنيه الناشئه من حوادث السيارات قيام هيئات التأمين بتضمين وثائق التأمين بعض الشروط المعقوله التى تكفل مصالحها كالإزام المؤمن له بإخطارها عن الحادث أو إشراكها معه فى الإشراف على الدفاع فى دعوى المصاب أو غير ذلك من الواجبات الغير تعسفيه بحيث لا ينص على الرجوع على المؤمن له الا فى حالة الإخلال الجسيم، كما أجازت لها أن تضع قيودا معقوله على إستعمال المؤمن له للسيارة بحيث اذا أخل بها كان لها أن ترجع عليه لأسترداد ما تكون قد أدته من تعويض للمضرور، اذ أن الإخلال بهذه الشروط أو القيود لا يمس بحق المضرور من الحادث فى الحصول على التعويض المحكوم به.

وتطبيقا لذلك تنص الشروط العامه لوثيقة التأمين الإلجبارى على الآتى:

- يجب على المؤمن له أن يتخذ جميع الأحتياطات المعقوله للمحافظة على سياره فى حالة صالحه للاستعمال ويجوز للمؤمن التحقق من ذلك دون اعتراض المؤمن له.
- وعلى المؤمن له اخطار المؤمن فى خلال ٧٢ ساعه من عمله أو من علم من ينوب عنه عن حالات فقد السياره أو وقوع حادث منها نشأت عنه وفاة أو اصابه بدنيه أو مطالبته بالتعويض الناشئ عن الوفاة أو الإصابه البدنيه.
- ويجب عليه أيضا أن يقدم للمؤمن جميع الخطابات والمطالبات والإنذارات وإعلانات الدعاوى بمجرد تسلمها.

٢- نصت المادة السابعة عشرة على جواز رجوع المؤمن على المؤمن له بما يكون قد أداه من تعويض إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء على إدلاء المؤمن له ببيانات كاذبه أو إخفائه وقائع جوهرية من شأنها أن تؤثر في قبول تغطية الخطر أو في سعر التأمين أو شروطه وكذا في حالة إستخدام السياره في أغراض لا تخولها الوثيقة.

وفي مجال وضع القيود المناسبة على إستعمال المؤمن له للسياره وأغراض إستخدامها والتي يجوز لهيئة التأمين في حالة الإخلال بها الرجوع على المؤمن له لإسترداد ما تكون قد أدته من تعويض للضرر، تنص الشروط العامة لوثيقة التأمين الإجبارى على أنه يجوز للمؤمن أن يرجع على المؤمن له بقيمة مايكون قد أداه من تعويض في الحالات الآتية:

- (أ) إستعمال السياره في غير الغرض المبين برخصتها أو قبول ركاب أو وضع حمولة أكثر من المقرر لها أو إستعمالها في السباق، أو إختبارات السرعة .
- (ب) إذا كان قائد السياره سواء المؤمن له أو شخص آخر يقودها بموافقة غير حائز على رخصة قياده لنوع السياره.
- (ج) إذا ثبت أن قائد السياره سواء كان المؤمن له، أو شخص آخر سمح له بقيادتها، ارتكب الحادث وهو في غير حالته الطبيعیه بسبب سكر أو تناول المخدرات.
- (هـ) إذا ثبت أن الوفاه أو الأصابة البدنيه قد نشأت عن عمل إرتكبه المؤمن له عن إرادته وسبق إصرار.

٣- أجازت المادة الثامنة عشرة رجوع المؤمن على المسئول لاسترداد ما يكون قد دفعه من تعويض إذا وقعت المسئوليه على شخص آخر غير المؤمن له أو الأشخاص المصرح لهم بقيادة السياره.

٤- أوضحت المادة التاسعة عشرة فى جلاء إنه لا يترتب على الرجوع (المقرر للمؤمن طبقا لأحكام المواد ١٦، ١٧، ١٨ المشار إليها بالبنود السابقة) أى مساس بحق المضرور قبله .

تعريفه ملزمه لأسعار التأمين يجوز تعديلها بقرار وزارى:

للتوفيق بين مصلحة المؤمن والمؤمن له نصت المادة الرابعة عشرة من قانون التأمين الاجبارى من المسئوليه الناشئه عن حوادث السيارات على تحديد أسعار التأمين وفقا لتعريفه يتضمنها جدول مرافق للقانون .

ومراعاة لإرتباط تكلفة التأمين بمتغيرات اقتصاديه وأجتماعيه عامه تراعيها المحاكم فى تحديدها للتعويضات فقد أجازت الفقرة الثانيه من المادة الرابعة عشر المشار اليها تعديل تعريفه الأسعار بقرار يصدره وزير الإقتصاد بالإتفاق مع وزير الداخليه.

وهكذا تم تعديل جدول الأسعار المرافق للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بقرار وزير الإقتصاد رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل بالقرار رقم ٣١٩ لسنة ١٩٨٥ المعدل بالقرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٧ (بناء على توصية اللجنة الوزاريه للشئون الإقتصادية فى ١٩٨٠/٨/٢٥ برفع الأسعار ثم توصية اللجنة العليا للسياسات والشئون الإقتصادية فى ١٩٨٤/١١/٢٩ بإعادة النظر فى الأسعار) المعدل بالقرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٨ والذي حل محله القرار رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٨٨ .

حيث يلاحظ ارتباط تعريفه الأسعار بأنواع السيارات ومواصفات كل منها مع مراعاة القرار الوزارى رقم ٨ لسنة ١٩٨٨ بإضافة تسعير خاص بالجرار الزراعى.

تأمين السيارات الإختياري التكميلي:

ويتمثل مجال هذا التأمين فى الآتى:

أولاً: التعويض فى حالات الهلاك أو التلف:

- مجال التغطية:

وفقاً لوثيقة تأمين السيارات التكميلي تلتزم شركة التأمين بتعويض المؤمن له عن الآلات أو التلف الذى يصيب السيارة المؤمن عليها وملحقاتها وقطع غيارها وذلك فى الحالات الآتية:

- ١- إذا تسبب الهلاك أو التلف عن حادث تصادم أو إنقلاب أو عن تصادم أو إنقلاب حدث نتيجة لعطب ميكانيكى أو نتيجة لهلاك تسبب عن الإستعمال.
- ٢- إذا تسبب الهلاك أو التلف عن حريق أو إنفجار خارجى أو الإشتعال الذاتى أو الصاعقة أو السطو أو السرقة.
- ٣- إذا تسبب الهلاك أو التلف عن فعل متعمد من الغير.
- ٤- إذا تسبب الهلاك أو التلف فى أثناء النقل البرى والنقل بسكك الحديد أو النقل النهري الداخلى أو النقل بالمصاعد أو الآلات الرافعة (بما فى ذلك عمليات الشحن والتفريغ التابعة لأعمال النقل السالف ذكرها).

- التعويض يتم نقداً أو عينا وفقاً لاختيار المؤمن:

للشركة الخيار فى أن تدفع قيمة الهلاك أو التلف نقداً أو أن تقوم بإصلاح أو إستبدال السيارة أو أى جزء منها أو ملحقاتها أو قطع غيارها، على ألا تتعدى مسنولية الشركة قيمة الأجزاء الهالكة أو التالفة والقيمة المعقولة لتركيب هذه الأجزاء. وأن القيمة المقدرة بمعرفة المؤمن له للسيارة المؤمن عليها (ترد فى جدول ملحق بوثيقة التأمين) هى أقصى ما تلتزم الشركة بدفعه كتعويض عن أى هلاك أو تلف.

- التزام المؤمن بنقل السيارة لورشة الإصلاح فى حالة عدم صلاحيتها للقيادة:

إذا أصبحت السيارة غير صالحة للإستعمال بسبب الهلاك أو التلف المؤمن عليهما بمقتضى هذه الوثيقة. فإن الشركة تتحمل - فى نطاق الشرط الخاص بتحديد المسؤولية - بالمصاريف المعقولة اللازمة للمحافظة على السيارة المؤمن عليها ولنقلها إلى أقرب ورشة تصليح، ثم تقوم بتسليمها داخل البلد الذى وقع فيه الهلاك أو التلف الهلاك أو التلف.

- جواز قيام المؤمن له بالإصلاح بشروط:

للمؤمن له أن يتولى إجراء الإصلاحات اللازمة للسيارة المؤمن عليها نتيجة لحادث قد تسأل عنه الشركة بمقتضى الوثيقة وذلك بشرط:
١- أن القيمة المقدرة لهذه الإصلاحات لا تزيد عن الحد الأقصى المصرح به بموجب الشرط الخاص بقيمة الإصلاحات المصرح بها.
٢- أن يقدم للشركة فوراً بياناً تفصيلياً عن هذه المصاريف.

ثانياً: تعويض المؤمن لهم عن كافة المبالغ التى يلزم قانوناً بدفعها وذلك بصفة تعويض:

تتعهد الشركة فى حالة حصول حادث نتج أو ترتب عن إستعمال السيارة المؤمن عليها بتعويض المؤمن له - فى نطاق الشرط الخاص بتحديد المسؤولية - عن كل المبالغ التى يلزم المؤمن له قانوناً بدفعها بما فى ذلك المصاريف القضائية والأتعاب وذلك بصفة تعويض:

١- عن وفاة أو إصابة أى شخص، ما عدا الأشخاص الذين يعملون لدى المؤمن له وذلك إذا ما أصيبوا أثناء العمل أو بسببه وما عدا كذلك أفراد أسرة المؤمن له المقيمين معه والذين يكونون من ركاب السيارة.

٢- عن التلف الذى يصيب الأشياء ما عدا المملوك منها للمؤمن له أو لأى فرد من أسرته المقيمين معه أو المودعة لديهم أو التى فى حراستهم أو تحت مراقبتهم.

ويمتد التأمين المنصوص عليه فى هذا الفصل فى حدود الأحكام والقيود والشروط الواردة فيه إلى مسئولية:

١- كل سائق مرخص له بالقيادة أثناء قيامه بقيادة السيارة المؤمن عليها، بشرط:
- أن يكون هذا السائق قد التزم و نفذ شروط هذه الوثيقة وخضع لها بالقدر الذى تسرى به عليه وذلك كما لو كان هو المؤمن له ذاته.
- ألا يكون هذا السائق مستحقا لتعويض بموجب وثيقة تأمين أخرى.

٢- المؤمن له أثناء قيامه بقيادة سيارة خاصة غير مملوكة له ولا مؤجرة إليه بموجب عقد إيجار وبيع ولا تدرج تحت عبارة السيارة الخاصة المشار إليها العجلات ذات المحرك.

وفى حالة وفاة أى شخص يمتد إليه التأمين من المسئولية طبقا لأحكام هذا الفصل تتعهد الشركة بأن تدفع مبلغ التعويض المستحق عن المسئولية التى وقع فيها هذا الشخص إلى ورثته وفقا للشروط والقيود الواردة فى هذا الفصل بشرط أن هؤلاء الورثة ينفذون ويلتزمون بشروط هذه الوثيقة ويخضعون لها كما لو كانوا هم المؤمن له ذاته.

وتتعهد الشركة بأن تدفع كافة المصاريف والأتعاب التى تكون قد وافقت كتابة على إنفاقها.

وفى حالة وقوع حادث يترتب عليه دفع تعويض وفقا لأحكام هذا الفصل لأكثر من شخص واحد، فإن شرط تحديد المسئولية يسرى على مجموع التعويضات المستحقة لجميع الأشخاص المنتفعين بالتأمين على أن تكون الأولوية فى إستحقاق التعويض للمؤمن له.

ويجوز للشركة إذا شاءت:

- ١- أن تتولى تمثيل المؤمن فى أى تحقيق أو تحريات خاصة بأى حادث قد يترتب عليه دفع تعويض طبقاً لنصوص هذا الفصل.
- ٢- أن تتولى الدفاع عنه أمام أية محكمة فى أية دعوى خاصة بحادث قد يترتب عليه دفع تعويض طبقاً لنصوص هذا الفصل.

ثالثاً: أداء مصاريف العلاج المعقولة:

تتعهد الشركة - فى نطاق شرط تحديد المسؤولية - بأن تدفع إلى المؤمن له مصارف العلاج المعقولة التى تكون قد صرفت بسبب أية إصابة بدنية تلحق المؤمن له أو سائقه أو راكب السيارة المؤمن عليها على أن تكون هذه الإصابة قد نتجت مباشرة وفوراً عن حادث وقع للسيارة المذكورة وتسببت فيها عوامل عنيفة وخارجية وظاهرة.

الفصل الثالث

تأمين السطو والسرقة

وهذه تتعامل مع أخطار السطو والسرقة (عادية أو بالإكراه) وفي مجال التأمين يقصد بالسطو إقتحام المكان موضوع التأمين من الخارج بالقوة سواء بكسر النوافذ والأبواب أو بنقب الحوائط والسقوف والأرضيات.

وهكذا فإن التأمين من خطر السطو لا يغطي الخسائر الناتجة عن إقتحام المكان موضوع التأمين من الداخل بأن يختبئ الجاني داخل المكان حتى يتم إغلاقه فيرتكب جريمته ثم يخرج من المكان بعد كسر إحدى النوافذ أو الأبواب، ومع ذلك فإن مثل هذا الخطر يمكن شموله بنص خاص وقسط إضافي.

أما السرقة فقد تكون بعنف باستخدام القوة أو التهديد بها وبهذا تقترب من السطو وإن اختلفت عنه إذ يقع العنف على الشخص وليس على المكان موضوع التأمين.

وفي مجال التأمين يقصد بالسرقات العادية تلك التي لا يستخدم فيها العنف وبذلك تغطي سرقات المكان موضوع التأمين التي تحدث دون إقتحام من الخارج أو الداخل ومن أشخاص لا يمنع القانون وجودهم بالمكان موضوع التأمين كما تشمل السرقات التي يرتكبها التابعون الموجودين بالمكان موضوع التأمين بحكم علاقتهم بالمؤمن له أو لغير ذلك.

ومن أهم أنواع الوثائق:

- عقد تأمين المساكن الخاصة وعيادات الأطباء: ويهتم بحوادث السطو كما يهتم بالسرقات والإختلاسات طالما كانت المساكن الخاصة مستقلة وقد تستثنى السرقات التي تقع من الخدم.
- عقد تأمين المحلات التجارية: وهذه تهتم بأخطار السطو (خاصة السطو من الخارج) دون السرقات نظرا لتردد الكافة على هذه المحلات.
- عقد تأمين الأشياء الثمينة: ويتميز الشئ موضوع التأمين هنا بصغر حجمه وغلو ثمنه وقد تدخل تلك الأشياء ضمن باقى الممتلكات بنص خاص.
- عقد تأمين النقود المنقولة: ويقصد بذلك الأخطار التي يتعرض لها المترددون على البنوك لأعمال الصرافة.

وكما رأينا فى وثيقة التأمين الشامل من أخطار الحريق والتي تغطى أخطار المسئولية المدنية إلى جانب أخطار الحريق، فإننا نجد هنا ما يسمى بوثائق تأمين جميع الأخطار للمجوهرات والملابس سواء كانت فى المكان موضوع التأمين أو فى غيره أو لأمتعة المسافرين خلال رحلة معينة وهذه تغطى التي جانب أخطار السطو والسرقة أخطارا أخرى عديدة كالحريق والضياع.

الفصل الرابع

تأمين المسؤولية المدنية المهنية "الهندسية وغيرها"

نشأة وأنواع التأمينات الهندسية:

ترجع نشأة التأمينات الهندسية إلى ما يعرف بالثورة الصناعية حيث أدت الآلات إلى أضرار أصابت الأشخاص والممتلكات فكانت تأمينات أصابات العمل من ناحية والتأمينات الهندسية من ناحية أخرى وبدأت الأخيرة في صورتها الأولى بتأسيس جمعية مانشسير لمستخدمي المراجل البخارية عام ١٨٥٤ والتي إستهدفت الفحص الدوري للمراجل وبيان مدى إمكان قياس الأخطار الناشئة عن إستخدامها كشرط ضروري لتقديم تغطية تأمينية للأضرار الناشئة عن إنفجار المراجل كأول صور وثائق التأمينات الهندسية (أصبحت إجبارية شأنها شأن وثائق تأمين إصابات العمل).

ويستفاد من مسمى التأمينات الهندسية تعدد أنواع الوثائق في الإنشاءات والصناعات الميكانيكية والكهربائية والتي إمتدت إلى الأنواع التالية:

- ١- تأمين أخطار المقاولين، وهذا النوع من التأمين يشمل مختلف عمليات المقاولات الإنشائية ومقاولات المبانى ومقاولات إستصلاح الأراضي وشق الترع والمصارف.
- ٢- تأمين جميع أخطار التركيبات وهذه تشمل مختلف أخطار التركيبات للأجهزة الهندسية الكهربائية والميكانيكية والأعمال الكيميائية.
- ٣- تأمين أعطال الماكينات (الآلات والمعدات) وهذه تمتد إلى حوادث الآلات والمعدات خلال مرحلة الإنتاج.
- ٤- تأمين فقد الأرباح الناتج عن عطل الماكينات (فوات الكسب)، وهذا التأمين يهتم بتعويض الخسائر الناشئة خلال الفترة منذ وقوع

الخطر بالنسبة إلى الآلات والمعدات المشمولة بتأمين تعطل الآلات والمعدات وحتى إعادة التشغيل والإنتاج.

٥- تأمين المراجل البخارية وأوعية الضغط الأخرى التي بدأت بها التأمينات الهندسية وتهتم بالتأمين على المراجل البخارية وأوعية الضغط الأخرى سواء من أخطار الانفجار أو الأعطال.

٦- تأمين الخسائر الناشئة عن أعطال غرف تبريد وحفظ السلع الغذائية (خضروات وفواكة).

٧- تأمين أعطال الحواسب الآلية (الكمبيوتر) والأجهزة الإلكترونية.

وأخيرا فإن التأمينات الأربعة الأولى معروفة في السوق المصرى للتأمين.

سمات مميزة للتأمينات الهندسية:

١- إتفاقا مع نشأة التأمينات الهندسية فتهتم بالأضرار الناشئة عن الحوادث التي تسبب أضرار للشئ موضوع التأمين أو للغير هي تأمينات حوادث لذلك لابد أن يكون التلف فى جميع الأحوال فجائيا وغير متوقعا.

٢- إتفاقا مع الطبيعة الفنية للتأمينات الهندسية تعتبر الخبرة الهندسية أساسا فنيا لعمليات الإكتتاب والتسعير فى تلك التأمينات وفحص المطالبات.

وهكذا تنقسم التأمينات الهندسية عمليا إلى نوعين رئيسيين من خلال نوع الحماية التي يوفرها وطبيعة المدة التي يستمر فيها:

النوع الأول: عمليات مقاولات الإنشاءات والتركيبات كالمباني والمصانع:

وحيث تتميز عمليات المقاولات بإنها عمليات مؤقتة لا تتكرر فى حد ذاتها فتتسم تغطيات المقاولات رغم ضخامة مبالغها فإنها ذات مدة محدودة تتفق ومدة تنفيذ المقاوله فقط ولا تجدد بعدها لإنهاء المقاوله.

وإذ تتم عمليات المقاولات على مراحل (ففي المباني تكون هناك مراحل الأساسات والأعمال الخرسانية ثم المباني ثم التشطيبات من أرضيات وأعمال حداده وأعمال صحية وأعمال نجاره.... إلخ)

فإن قيمة كل مرحلة وبالتالي أقساطها تتباين وتختلف إختلافا واضحا عن المرحلة السابقة أو اللاحقة وفي ذات الوقت لا تتجانس درجة الخطورة بين مراحل التنفيذ.

ووفقا لعقود المقاولات فإنها غالبا ما تنص على ضمان المقاول لما تم من أعمال لمدة تالية للتنفيذ والتسليم النهائي قد تسمى بمدة إختبار أو تجربة سلامة التنفيذ أو مدة الصيانة الأولى اللاحقة للتنفيذ.

النوع الثاني: يشمل أعمال التأمينات الهندسية خلال تشغيل المشروع.

وتتميز التغطية هنا بكونها دورية لذا تكون عقود التأمين سنوية أو فترات دورية ويتم تجديدها وهكذا لا تكون التغطية مؤقتة لفترة محدودة بل تمتد لفترات أطول من تأمينات المقاولات.

ووفقا لذلك فإن أقساط تلك التأمينات تكون دورية ومستمرة لفترات طويلة.

طبيعة الخسائر في التأمينات الهندسية:

يمكن تصنيف الخسائر الهندسية إلى:

(أ) الخسائر المادية:

يقصد بها تلك الخسائر التي تصيب المؤمن له في أمواله وممتلكاته في المشروعات الهندسية المختلفة سواء كان ذلك في تلك المشروعات التي أثناء الإنشاء أو أثناء الإنتاج.

(ب) الخسائر فى الأرباح:

ويمكن تقسيم الأرباح إلى قسمين:

١- خسائر الإستثمار: وهي تلك الخسائر الناتجة عن عدم تمكن المؤمن له من إستغلال مشروع معين نتيجة عدم الإنتهاء منه فى الوقت المحدد.

٢- خسائر الإنتاج: وهي الخسائر الناتجة عن عدم تمكن المؤمن له من الحصول على الطاقة الإنتاجية الكاملة أو عن التوقف الجزئى فى المشروع الصناعى أو الهندسى نتيجة للخسارة فى أدوات الإنتاج.

(ج) خسائر المسؤولية المدنية تجاه الغير:

وتتمثل هذه فى الخسارة التى تنشأ عن خطأ (المؤمن له) من جانب المقاول أو عماله والتى ينشأ عنها ضرراً للغير ويثبت قضائياً أنه لولا الخطأ لما كان الضرر (سواء الضرر يصيب الغير فى شخصه أو ممتلكاته).

تحليل أخطار التأمينات الهندسية:

يستفاد من الدراسات التحليلية للأخطار التى تتعامل معها التأمينات الهندسية أنها إما أن تنشأ عن عوامل غير موضوعية تتميز فى عدم توافر الخبرة الفنية والعملية الكافية لدى المقاول (يشترط فى منظم عقود المقاولات سابق الخبرة الفنية) أو إفتقاد التدابير الأولية للتحكم فى الأخطار (معدلاتها وشدتها) والمتمثلة فيما يعرف بتدابير الوقاية والمنع أو تنشأ عن عوامل موضوعية والتى تتمثل فى العوامل الشخصية (الإهمال- الخطأ) (العمدى أو غير العمدى) فى التنفيذ أو التصميم) وهذه تمثل نسبة كبيرة من مسببات الأخطار ومسببات الأخطار الطبيعية (كالزلازل والسيول والأعاصير والصواعق) وهذه تندرج تحت ما يسمى بأخطار القوة القاهرة إذ يصعب التحكم فى معدلاتها وإن أمكن إتخاذ التدابير التى تقلل من شدة الخسائر الناشئة عنها.